القمة الإسلامية العاشرة:"دورة المعرفة والأخلاق من أجل تقدم الأمة"
بوتراجايا-ماليزيا
(٢٠-٢١ شعبان ١٤٢٤هـ/ ١٦-١٧ أكتوبر ٢٠٠٣م)

مقدمة: ما قبل العرض

نظرًا لأن "القمة" يتم إعدادها وإخراجها مسبقًا، وأن إجرائياتها هي من المراسم المعتادة المكرورة؛ فإن بيانها الختامي، وإعلانها يمثلان "الجديدَ" الذي يتطلب الرصد، غير أن بعضًا من الأمور المعتادة تحتاج إلى تسليط الضوء عليها لفهم الإطار المحيط بالقمة؛ والذي يزعم الباحث أنه **تغريبي** على النحو الذي تبدو فيه القمة عملاً **"فنيًا استعراضيًا"** متكاملاً يجيد المساهمون فيه **"تمثيل"** أدوارهم. هذا هو الزعم الذي تختبره هذه الورقة.

أبطال العرض: تميزت هذه القمة بحضور ممثلي كافة الدول الأعضاء والدول المراقبة وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، وجمعيات ومؤسسات وجماعات إسلامية، و"ضيوف" و"مهتمين".

رَفْع الستار: افتُتحت القمة **"بتلاوة عطرة"** من **"كتاب الله العزيز"**. هذا مقام (كتاب الله العزيز) داخل القمة؛ زينة ووجاهة وشعار بلا حقيقة، فليس منطلقًا ولا غاية، ولا مرجعًا ولا حَكَمًا، وليس موضوعًا لتقديس ولا محلاً لحديث، وليس الحفاظ عليه أو نشر تعاليمه ورسالته من شأن "القمة".. **[وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا] سورة الفرقان: آية٣٠.**

الاستعراضات: ثم تبدأ أعمال القمة الإسلامية *باستعراض* **"إنجازات وجهود"** الدولة الرئيس للدورة السابقة، ثم كلمات "ممثلي" المجموعات الثلاث في المنظمة؛ المجموعات العربية والآسيوية والأفريقية، ثم كلمة الأمين العام للمنظمة التي تدور عادة حول الباعث على جمع القادة: **"التحديات الكبيرة..."**، ثم الاستماع لبعض الضيوف (كان منهم الأخضر الإبراهيمي "الممثل" الخاص للأمين العام للأمم المتحدة)، ثم الاطلاع على تقارير اللجان الدائمة (القدس، والإعلام والشئون الثقافية، والتعاون الاقتصادي والتجاري، والتعاون العلمي والتكنولوجي)، ثم تصدر القمة **"قراراتها"**، التي قد يَصدُق عليها كل وصف إلا أنها "قرارات"، كما سيتبين!

وفي بدء العرض –كما رسمته القمة العاشرة– ثمَّة ملاحظات:

أ- **"الإنجازات – التحديات"**: كلمتان متناقضتان لكنهما تجتمعان في سياق واحد أو في جملة واحدة؛ فلا يزال المسلمون وممثلوهم (القادة) يعانون الأمرّين لقاء هجرهم الصدق والشجاعة لمواجهة حقائق حالهم ومحاولة فصم التناقض الواقع فيها. حديث الإشادة **"بالجهود"** المبذولة و**"بالإنجازات"** المهولة، والتصفيق المدوي المرتب وراء كل كلمة مهما كانت مثبّطة أو خلافية أو حتى مبكية. هذا أمر عجاب!! إن تضافر "حديث الإنجازات" و"حديث التحديات" معًا، وتعقيب كل منهما بتصفيق "حادّ" دون الربط بينهما يدل على خلل في العقلية القائدة؛ فإذا كانت المنظمة تنجز كل عام أعمالها وتستحق التصفيق على ذلك، ولا يُلام أحدٌ على تقصير ولا يشتكي أحد من قصور في إنجاز مهمة ما؛ فمن أين تنبع "التحديات"؟ وما معناها؟ ثم كيف تكون "التحديات لا الإنجازات" هي جامعة القادة في هذا المقام؟!

ب- حتى **قضية "فلسطين والقدس الشريف"** التي حازت أهمية ظاهرية كبيرة لدى المنظمة (لمن احترفوا عدّ الكلمات وتحليل المضمون الشكلي)، لم تسلم من هذا التناقض الصُّراح: وقد بذلت "لجنة القدس.. **الجهود.. للتصدي للمؤامرات الصهيونية لتهويد المدينة المقدسة وطمس معالمها وهويتها**

الإسلامية". قضية فلسطين هي قضية "التحديات"، لكن استعراضها يبدأ بحديث "الإنجازات" وبالشكر لرئيس اللجنة الذي **"تصدّى"** للحفاظ على "الهوية الإسلامية" للقدس.. فأي هوية إسلامية لفلسطين يقصدون، والهوية الثقافية والحضارية لكافة الدول تتجه -لأكثر من قرن من الزمان- نحو التغريب والتغييب، والهوية السياسية للأنظمة تتأكد أمركتُها خطوة بعد أخرى؟! إن الكلمات المرسلة، وانسياق المتابعين وراءها تزيد الأمور اهتراءً.

ج- وحين وضعت إحدى الكلمات الافتتاحية يدها على أحد مكامن الداء في الأمة؛ وهو **"الهيمنة اليهودية"** وتحكمها في مجريات الأمور العالمية ثم الإسلامية؛ وذلك في كلمة الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا، الذي أشار إلى ما أيدّته شعوب أوربية فيما بعد من دور خبيث لليهود في السياسات العالمية؛ حين جرى ذلك كان لابد أن تقصف صواريخ التنديد والتهديد من الغرب قمة المؤتمر الإسلامي، حتى ربط البعض بين ذلك وبين اعتزال مهاتير محمد للعمل السياسي وتركه منصبه بهدوء تام، وإعلان ذلك أمام المؤتمر الذي منحه **"شهادة تقدير واستحقاق"!!**

د- وفي الافتتاح لازالت أمارات الغُثاء والوهن تتراصُّ على "مسرح القمة" ممثلةً في **"الضيوف"**. أهم ضيوف المؤتمر كان رئيس الاتحاد الروسي **فلاديمير بوتين** الذي شارك في جلسة الافتتاح، ورحب به المؤتمر وبرغبته في إقامة علاقات وطيدة مع المنظمة، لقد كان المعنى التلقائي لذلك هو تجنُّب الإشارة إلى مأساة "الشيشان"، وربما كوسوفا أيضًا؛ وقد كان. تُذْكَر كشمير والفيليبين والصومال وأذربيجان وسيراليون وغيرها، ولا تُذْكَر الشيشان، ولا كوسوفا.. فلماذا؟؟ هل سقطتا سهوًا؟؟ أم أننا قد نذبح الأبناء مجاملة وإكرامًا للضيف؛ على عادة العرب؟؟!

ثم **الضيف الثاني** الدائم والجاثم على ذهنية ونفسية القمة الإسلامية؛ والذي يحتاج إلى دراسة خاصة لأثره في العقلية المسلمة عامة وفي العقلية القائدة بصفة خاصة، ألا وهو **"الأمم المتحدة"**. إن حضور الأخضر الإبراهيمي مؤتمر القمة الإسلامية "ممثلاً" لهذه المنظمة لم يكن شكليًا. إن قراءة قرارات القمة ستبين أنه كان **"الشخصَ الرئيس"** و**"المخاطَب الأساسَ"** بهذه القرارات. إن الملاحظة الأساسية أن القادة في عالم الإسلام أصبحوا لا يجيدون الحديث إلا مع "الأمم المتحدة"، وإلا.. فعن طريقها يحادثون الآخرين. إن هذا يطرح سؤالاً مهمًا حول إمكانية أن يُنهي المتابعُ المسألةَ باعتقاد جازم **أن *منظمة "الأمة"* إن هي إلا رافد *لمنظمة "الأمم"***، غير أن الأُولى تتميز بالأرابيسك الإسلامي على واجهات المباني والمكاتب، وبافتتاح اجتماعاتها بالتلاوة "العطرة"؟!

ولك أن تستنتج الحال -حين تتأمل- وضع **الضيف الثالث** "عمرو موسى" (الأمين العام لجامعة الدول العربية) الذي لم يُعره بيان القمة ووثائق المنظمة في هذه الدورة أي اهتمام؛ اللهم إلا في الدعوة إلى تفعيل أمر غريب يُدعى **"المقاطعة الإسلامية لإسرائيل"!!**

أولاً- القضايا السياسية: ما الجديد؟!

إن استعراض القضايا التي تناولها المؤتمر يشي بأن العناوين لا جديد فيها، والمعالجات لا جديد فيها، وإن كان ثَمَّ جديد فهو يقع في معالم طريق منظمة المؤتمر الإسلامي نفسها، وما كرسته فيها عشرة مؤتمرات، وما انتهت إليه من وضع نهائي.

رغم العنوان غير السياسي لهذه الدورة ***(المعرفة والأخلاق)***، إلا إن الهمَّ السياسي شغلَ أكثر من نصف القرارات المطوّلة للبيان الختامي، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على شعور دفين غير معترف به -ويستحيل إعلانه أو قل: اعتراف صامت- بأن السَّاسة في الأمة إن لم يكونوا هم العامل الوحيد؛ فهم العامل الأساسي فيما آل إليه أمر الأمة: **"إننا نرقب بمشاعر القلق الحالة التي تمر بها الدول الإسلامية في عالم اليوم، عاقدين العزم على بذل أقصى الجهود من أجل الارتقاء بدورنا وتعزيز تأثيرنا في الساحة الدولية.."**، هل يمكن أن يطرح ذلك استنتاجًا بأن الاتجاه إلى

الجوانب الاقتصادية والثقافية (المعرفة والأخلاق، والتقدم، والكرامة، والوحدة: "**ولسوف نبذل قصارى جهودنا لتعزيز وحدتنا وتضامننا بوصفنا أمة واحدة ذات قيم مشتركة، ونركّز على العوامل التي توحّد بيننا، ونحافظ على معتقداتنا ونصون مبادئنا، في سبيل الدفاع عن كرامة ديننا وأمّتنا**"، إنما هو هروب من حقيقة "مسئولية القادة" عن الغثاء والوهن الجاثمَيْنِ في **مقدمة** الجيش المنهزم (**الساسة**)؟

على كلٍ؛ فقد استعرض القادة (الملوك والرؤساء، ورؤساء الحكومات) القضايا السياسية الآتية على الترتيب: فلسطين ولبنان (ويجمعهما الاهتمام بالتحدي الإسرائيلي)، والعراق وسوريا (التهديد الأمريكي، العدوان الإسرائيلي)، وأفغانستان، والصومال، وكشمير، وأذربيجان، وقبرص، ثم ليبيا ومبادرتها "الإيجابية"(!) للحل السلمي لأزمة لوكيربي، وسيراليون، والسودان، والسعودية، وإيران، والفليبين، ثم أربع قضايا موضوعية تتمثل في: الأقليات المسلمة في العالم، وإصلاح الأمم المتحدة والسلم الدولي، وصورة الإسلام بين الإرهاب وحقوق الإنسان، والحملة الإعلامية ضد الإسلام، ثم محكمة العدل الإسلامية.

هذه هي القضايا السياسية: خمس عشرة منطقة أو دولة وأربع قضايا، والقضايا الأربع كلها تقع تحت كلمة "**علاقات**". وهذا التناسب بين "الذوات" (أو الكيانات) و"العلاقات" داخل الأمَّة له معنى رمزي، وهو إشارة مهمة إلى طبيعة "**المؤتمرات الإسلامية**". إن قضايا "العلاقات" لا تمثل رُبع قضايا "الكيانات"؛ إن هذا يعني أن هذا التجمُّع هو "تجمع مصالح زبائني" أكثر منه تجمع "تكامل ووحدة". إن الكلمة الأكثر تداولاً في وثائق وخطابات المنظمة والمعبرّة عن ذلك هي كلمة "**التضامن**"؛ إنها لا تعدو أن تكون تعبيرًا من مفردات "المدرسة الإنسانية" في العلاقات الدولية، التي لا يمكن أن ترقى إلى مدرسة الإسلام التي قوامها: **(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)–الحجرات، الآية (١٠)**.

ضِف إلى ذلك أن قضايا "العلاقات" الأربع، منها ثلاث تقع في المسافة بين عالم المسلمين وعالم غير المسلمين (الأقليات، الأمم المتحدة والسلم الدولي، تحسين صورة الإسلام في الإعلام خارج الأمة)، وواحدة هي التي تقع بين المسلمين "**المتنازعين**"؛ إن هذه القضية اليتيمة ليست الجيشَ الموحّد بين المتآخين لأو المتضامنين كما كان يؤمَّل؛ إنها "**المحكمة**" التي يُرجى أن تفصل في "نزاعات الإخوة الأعداء".. أمور عجيبة غير قابلة للهضم السهل!

ولأن التقرير مفاده الرصد، فماذا نرصد في قضايا الكيانات؟

(أ) **في قضية فلسطين والقدس:**

اكتظ البيان الختامي في هذه القضية الخطيرة بعبارات (**أكد ضرورة، أدان/ أكّد إدانة، طالب/ طلب، دعا، بل و"أشاد"**).. كل كلمة ذُكرت بين المرتين والثلاث والأربع بمجموع اثنتي عشرة مفردة في ثمانية بنود. إن هذا معبرٌّ لا شك، وإن كنت لا أحب ما يسمى بتحليل المضمون الشكلي، لكن الملاحظة الأخطر أن كلمة كـ"التأكيد" جاءت إما على مبدأٍ لا واقع له (كالتأكيد على "**ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضرورة تطبيق جميع القرارات الدولية المتعلقة بقضية فلسطين.... وتنفيذ خارطة الطريق كما نشرت**")، أو جاءت على "مطالبة".

والمطالبة أو الدعوة لشيء في مؤتمرات القمة الإسلامية بعامة هي أيضًا من عجائب الأمور الراهنة: فمَنِ المطالَبُ؟ ومِمَ نطالبه؟ وما معنى المطالبة أو الدعوة؟! لتعجب معي اعلم أن المطالَب دائمًا هو "**المستحيل!!** نعم المستحيل؛ إما لأنه اللاشيء، وإما لأنه آخر من يُمكِن أن يُطالَب ويُدعَى.

فهو إما لا شيء: "**وأكّد [المؤتمر] ضرورة العمل على وقف أعمال الاستيطان والإجراءات والممارسات الإسرائيلية المخالفة لقرارات الشرعية الدولية** ...". إن هذه العبارة غير موجهة إلى شخص ما أو مؤسسة ما أو دولة ما، والأنكى أن الأوْلى بأن توجَّه إليه هذه المطالَبة هم "**المطالِبون**" بها؛ القادة المجتمعون أنفسهم.

وإما أنه جهات من قبيل المجتمع الدولي، واللجنة الرباعية الدولية، ومجلس الأمن، بل العدو ذاته أو بعض هذه الجهات معًا: "**طالب المؤتمر المجتمعَ الدولي بإجبار إسرائيل على وقف بناء وإزالة الجدار العنصري**"، "**ودعا المجتمعَ الدولي إلى حمل إسرائيل على..**"، "**ودعا إلى العمل من أجل أن يضمن مجلسُ الأمن خارطة الطريق كما نُشرت، ووضع آلية لتنفيذها وفق جدول زمني محدد، وضرورة نشر قوات دولية للفصل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي..**"، و"**طالب المؤتمر المجتمعَ الدولي بتأمين انسحاب قوات الاحتلال.. وإنهاء الحصار على الشعب الفلسطيني وقيادته ..**"، "**وطلب المؤتمر من مجلسِ الأمن الدولي وقف هذه الإجراءات وإزالة المستوطنات..**".

هذا هو مكمن الداء؛ إن القمة استحالت منبرًا لدعوة الآخر أن يدفع بعضُه (المجتمع الدولي ومجلس الأمن والدول الراعية) بعضَه الآخرَ (إسرائيل والولايات المتحدة) عن الأمة. إنه سوء فهم غير مبرر، خاصة حين يصدر ممن ينعى على غيره –كل يومٍ– أنه غير واقعي وغير مدرك للواقع العالمي وتداخلاته وموازين قواه و..إلخ.

أما الملاحظات العملية في مسألة فلسطين؛ فهي تتمثل فيما يمكن أن يوصف بـ"**المستجدات القديمة**":

– التركيز على سلامة القيادة الفلسطينية المنتخبة "ديمقراطيًا" وبالاسم (ياسر عرفات) ثلاث مرات.

– استدرار القرارات القديمة وسيما قرارات الأمم المتحدة ومجلسها وجمعيتها وتكرار المطالبة بها "دون زيادة".

– تأكيد المرجعية غير الإسلامية: "**تنفيذًا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومرجعية مدريد والمبادرة العربية للسلام وتنفيذ خارطة الطريق كما نشرت**".

إن هذه الملاحظات لا تخص الشأن الفلسطيني وحسب؛ بل هي قاسم مشترك معبَّر عن مساحة التقاطع في قمة المؤتمر الإسلامي. لا آليةَ تنفيذٍ واحدة؛ بل لا إلزام أو التزام ذاتيًا واحدًا. إن إسرائيل كيان مُهاب لا يُطالب ولا يُواجَه، إنما يُدعى العالم كله ويطالب الكون كافةً لكي "يجبره" أو "يطالبه" أو "يحمله".. على فعلٍ ما.

إن الناظر في تواريخ قرارات ما يسمى بالشرعية الدولية التي يرجع إليها قادة الأمة يعجب من "صبرهم وطول بالهم": ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٩٦، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣؛ كل هذا الامتداد الزمني لم ينفذ أمامه صبر القادة، ولم ينقطع أملُهم في "المطالبة والدعوة والتأكيد والإدانة والتنديد.. إلخ"!! إن المدرسة "الواقعية" وسُبَّة "اللاواقعية" التي اعتادت القيادات في الأمة على مواجهة المعارضين بها لتقف حائرة إزاء هذا الحال المهين!!

وثمة ملاحظة للراصد لنا أن نختلف عليها؛ أن القمة لم تكن معنيَّة بفلسطين أو الفلسطينيين، إنما "بإسرائيل" كخطر أول يهدد أنظمة أخرى؛ إن دليل ذلك أن "العراق" –القضية الكبرى الثانية التي تنافس القضية الفلسطينية– لم تأتِ إلا بعد المرور على سوريا ولبنان (الجولان، المياه، بقايا الأرض المغصوبة..)؛ فالمشترك بين هذه المشكلات هو "إسرائيل". وسوف تلحظ أن القادة –في استعراضهم قضايا المناطق الإسلامية– لم تكن أعينهم على المناطق الإسلامية نفسها بقدر ما كانت الأنظار مشدودة إلى المقابل (إسرائيل، الولايات المتحدة، الهند،...)؛ وهذه إشارة مهمة إلى واقع "**الأسر**" الذي وقعت فيه الذهنية السياسية في الأمة منذ زمن، وزادت حدته بعد ما يسمى بالحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

الحسنة الوحيدة في "**المسألة الإسرائيلية**" –إذا صحَّ التعبير بعد ما سبق– تتمثل في تشديد المؤتمر على "**الالتزام بتطبيق مبادئ وقوانين المقاطعة الإسلامية ضد إسرائيل، والعمل على إحياء وسائلها، وتفعيل أدواتها، وجعل التشريعات، والأنظمة، واللوائح المنظمة لعمل المقاطعة الإسلامية لإسرائيل جزءًا من تشريعاتها الوطنية، المعمول بها**". لكن ما تصوّرنا لصدق هذا الكلام، وكثير من البلدان في الأمة تهرول سرًّا وجهرًا لفتح قنوات التعاون والتقارب مع إسرائيل؟ بل كيف وقد تبنت "القمة العربية" في بيروت

(مارس ٢٠٠٢) المبادرة السعودية (وأضحت تسمى بالمبادرة العربية) للتطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل الالتزام بالانسحاب الكامل إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧؟!

(ب) قضية العراق:

انضمت العراق إلى القائمة التي تُنفق عليها ملايين "المطالبات"، وتُبذل لها آلاف "التأكيدات" على الوضع القانوني (احترام السيادة والاستقلال السياسي والوحدة الوطنية، وسلامة الأراضي، وحق تقرير المستقبل السياسي والتحكم في الموارد الطبيعية وإقامة الحكومة الممثلة للشعب...). لكن لا يهم ما يطالب به القادة؛ إذ المطالَب -كما قلنا- هو المستحيل؛ فهو إما غير ذي وجود محدد، أو أنه آخِر من يُدعى للاستجابة. وإذا كانت إسرائيل قد طولبت من وراء حجاب ولم تواجَه بلهجة فيها بعض الصراحة -اللهم إلا في حديث "المقاطعة" كما أسلفنا- فما البال بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص الشأن العراقي؟

لقد حرص البيان على تجنُّب توجيه خطاب مباشر للولايات المتحدة، *أو حتى مجرد ذكر اسمها*، فضلاً عن توجيه أي نقد تجاهها. إن هذا أبعد ما يكون. وإن شئتَ أن تستمر في مسلسل العَجَب، فاعلم أن الذي كان من نصيب الولايات المتحدة هو "الشكر"، سيما في الشأن الأفغاني، بل طالبها قادة الأمة بمزيد من **"توسيع نشاطها بجميع أنحاء أفغانستان"!!**

كيف يرى القادة الوضع الجديد في العراق بعد الاحتلال؟

١- باركَ القادة الجهود الأمريكية في العراق، وطالبوا بالتعجيل بثمراتها: فـ**"رحب (المؤتمر) بإنشاء مجلس الحكم الانتقالي في العراق يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٣، وبتشكيل مجلس وزراء باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح"**. ولأن "المعايير" المرجعية في تقويم "الأشخاص المتعاونين مع الاحتلال" غير واردة هاهنا؛ فلا نجد معنى محددًا لما يسمى بـ**"الاتجاه الصحيح"!!**

٢- سَمَّى القادة القوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق بـ"قوى الاحتلال"، ومع ذلك فقد طالبوها بحماية **"الحريات المدنية والدينية للشعب العراقي وتراثه"**، و**"احترام سيادة الدول المجاورة"**؛ في إشارة إلى سوريا وإيران، وهذا لائق قانونًا، لكن لم يكن هناك مسيس طلب صريح أوضمني بالانسحاب أو تحديد موعد له، فضلاً عن اتخاذ موقف جزائي من "الاحتلال"؛ كأن الكلمات لم تعد تدل على معانيها التي ألفناها!!

٣- إذن فمن يُدان في الواقع العراقي الجديد (واقع الاحتلال)؟ **"أدان المؤتمر وبشدة عملية التفجير "الإرهابية" الإجرامية التي تعرضت لها السفارة الأردنية (؟) ومقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد (؟) والعتبات المقدسة (؟) في النجف، واغتيال الدكتورة عقيلة الهاشمي عضو مجلس الحكم. كما أدان المؤتمر بأسىً وحزن بالغيْن عمليات القتل الجماعي التي كشفت عنها المقابر الجماعية، والتي اقترفها النظام السابق في العراق في حق الأبرياء من أبناء الشعبين العراقي والإيراني وغيرهم من الجنسيات في حلبجة والأنفال والأهوار، وكذلك قتل أسرى الحرب الكويتيين، الأمر الذي يشكل جريمة في حق الإنسانية وانتهاكًا خطيرًا لأحكام القانون الدولي الإنساني. ودعا الاجتماع إلى محاكمة المسئولين في النظام العراقي السابق الذين ارتكبوا هذه الجرائم"**.

أما القتلى العراقيون على أيدي الأمريكان والبريطانيين وأوليائهم فلا يُدان أحد لقتلهم، أما الصواريخ الذي تقصف المساجد والأسواق "غير التابعة للأمم المتحدة"، والعتبات غير المقدسة والبيوت غير الدبلوماسية فليست قتلاً جماعيًا ولا عشوائيًا، ولا تذكر.

لقد منحت القمةُ الشرعيةَ لمجلس الحكم وحضر "ممثلوه" القمةَ رغم اختلاف الشعوب بل الشعب العراقي عليه، حتى إن مِن الشعب العراقي مَن تحرك لاغتيال أفراد من هذا المجلس.. وبفضل القمة وكرمها؛ صار المتحالفون مع

الاحتلال "المعيّنون من قِبله" يمثلون الشعب، وصار قاتلوهم "إرهابيين مجرمين"، بناء على قناعات خاصة، لا على تحرٍّ ولا معلومات مؤكدة!!

رُفعت كل الخطوط الحمراء أمام الولايات المتحدة في التعامل مع صدام حسين ورموز نظامه السابق "**المجرمين**" في حق "**الإنسانية**". لكن السؤال الخطير: هل فوجئ القادة حقًا بالمقابر الجماعية وبجرائم صدام حسين ونظامه؟ إن المفاجأة هنا ذنبٌ يُحاسب عليه لا عُذر يُعتذر به؛ فأين مخابراتهم التي "تجهض" خواطر الإرهابيين(!) قبل أن تتحول إلى أفكار أو أقوال أو سلوكيات؟ وهل كانت حلبجة ١٩٨٧ خفيّة؟ ألم تكن معلنة للجميع، وعرضتها شاشات العالم إبان حرب الخليج الثانية ١٩٩١..؟! إن المتأمل له الحق في أن يشكك في كل شيء بما فيه حقيقة هذه المقابر وغيرها، وفي صدق الوقائع التي لا يتم كشفها إلا في مناسبات معينة.

لكن كيف نفسّر ذلك الموقف؟ هل تأثر القادة في الأمة معنويًا بالعرض الأخيرِ لجرائم النظام العراقي السابق؟ أم تراهم دُفعوا إلى هذه الإدانة كغيرها دفعًا؟ الترجيح لا يعني شيئًا، لكن ما هو أهم: أن هذا البند في البيان الختامي للقمة يخوّل للولايات المتحدة عدة أمور خطيرة، منها:

- مواجهة المقاومة العراقية؛ حيث كانت الإشادة من نصيب المسالِمين المعيّنين، بينما أُدينت أعمال التفجير ومن ورائها أعمال المقاومة.
- تنظيم أمريكا –وحدها– للأمور في العراق على النحو السائر؛ فلم يطالبها أحد بإنهاء وجودها، بل طالبوا غيرَها بإقرار مبدأ "**عدم التدخل في الشئون الداخلية للعراق**"! وهي كلمة تُضم لقائمة العجائب. أي شئون داخلية هذه التي ينبغي عدم التعرض لها في بلد "محتل" مستباح باعتراف القمة التي اعتمدت تعبير "**قوى الاحتلال**"؟ بل حرصت القمة على تأكيد "**ضرورة إقامة العراق لعلاقات جيدة مع سائر جيرانه واحترام المعاهدات والاتفاقيات القائمة ولا سيما ما يتعلق منها بالحدود المعترف بها دوليًا**". العراق "المفقود" هو الذي يُطالَب! لا شك أن المقصود بذلك "**الكويت**"، وربما إيران أيضًا، لكن ما دلالة هذا الحرص على توزيع التأييدات لحاضري الجنازة على حساب الميت؟! إن النزعة الأنانية والروح المداهِنة لا تزالان غالبتين ومتحكمتين.

الإسهام الوحيد الذي ألزمت به الدول نفسها إزاء العراق يقع في خانة **مساعدة الولايات المتحدة**؛ بحثّ "**الدول الأعضاء على تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لتلبية احتياجات العراق**"، ولك –أيها القارئ– أن تكذّب مَن لا يراعي كلماته: "**جميع أشكال الدعم**"!! كل ذلك والسؤال الغائب أمام كل إلزام أو التزام هو: "**كيف**"؟!

هذا كل ما وَرَدَ عن العراق؟! لم يُطالَب المحتلون بالرحيل أو تحديد موعد له، بل لم يُعرِب أحد عن "استيائه" لوجودهم، فقط أُدين العراقيون السابقون والحاليون عدا المعيَّنين من قِبَل الولايات المتحدة، وعدا الصامتين.

(ج) قضية أفغانستان:

الملاحظة الرصدية الأساسية هنا هي امتداد لما سبق: التسليم للأمر الواقع، ثم التهليل له (كالإشادة بجهود "**حكومة أفغانستان الانتقالية**"، **والقلق لحالة الاضطراب الأمني خارج كابول، ومطالبة الأمم المتحدة والقوات الدولية بتوسيع نشاطها بجميع أنحاء أفغانستان**..). إن التهليل يتحول إلى دعم فعليٍّ بإعلان إنشاء "**صندوق منظمة المؤتمر الإسلامي لمساعدة شعب أفغانستان**"، والدعوة للتبرع والالتزام بالتعهدات المالية لأفغانستان؛ الأمر الذي ربما غَفَلَ عنه القادة حين كان في أفغانستان حكومة "غير انتقالية" تدعى "حكومة طالبان"!

لا ضير في ذلك؛ لكن هل نسيَ القادة أن في أفغانستان **قوة أجنبية**؟ وهل نسوا المبادئ التي أعلنوها في الشأن الفلسطيني وكرّروها.. أم أن الاحتلال الأمريكي "أعتاب مقدسة" لا تُمس؟! إني لأخشى أن أرى اليوم الذي يُهلّل فيه للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ويسمى المحتلون بـ"القوات الدولية" أو "قوى الاحتلال" بكل هدوء بارد،

وبغير ما معنى حيٍّ لكلمة "احتلال"، وأن تطالب هذه القوى بتوسيع نشاطها في كل فلسطين والعراق والشيشان و.. غيرها، بذريعة نشر ظلال الأمن أو بأي ذريعة واهية.

لكن كلمةً ما أبت أن تمر هكذا في الشأن الأفغاني؛ تتمثل في إعراب القمة عن رغبتها أن يكون "**الدستور الجديد معبرًا عن الثقافة والهوية الإسلامية للشعب الأفغاني...**"؛ فما هي هذه الهوية أو تلك الثقافة..؟ وأي دستور في الأمة يمثل هويتها الإسلامية؟ وإذا كانت هذه الهوية ممثّلة في الدساتير كما يدعي البعض؛ فلماذا تختلف الدساتير في البلدان العربية والإسلامية، بل يحرص عدد من الدول الأعضاء الحاضرين —ومن الذين وقعوا هذا البيان– على تأكيد "**علمانية الدولة**"، والباقون لا يعرفون من هذه الهوية غير مادة واحدة أو اثنتين في الدساتير جاءتا ذرًّا للرماد في العيون؟!

(د) القضايا السياسية المتفرقة الخاصة بالكيانات:

تذكَّر –أيها القارئ الكريم– **الملاحظة المكرورة التي تصدُق كل مرة وتتكاثر عليها الشواهد: إن القادة ينظرون إلى الطرف غير الإسلامي في التحديات أكثر مما ينظرون إلى الطرف المنسوب للأمة؛ فإذا كان "الآخر" ممن يؤبه له خفَّت حدة المواجهة، والأمر بعكسه صحيح.**

ففي حالة كشمير (تجاه الهند)، وقبرص (تجاه اليونان) وإيران (تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن ورائها الولايات المتحدة) تجد لهجة هادئة تحض على الحلول السلمية والتفاوضية: "**وحث (المؤتمر) الهند على السماح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية للتحقق من وضعية حقوق الإنسان في كشمير .. وأعرب المؤتمر عن القلق إزاء رفض الهند لخطة العمل من أجل السلام في المنطقة، ودعا الهند إلى بحث اقتراح باكستان من أجل السلام في المنطقة**"، "**أكد المؤتمر دعمه لقضية الطائفة التركية المسلمة في قبرص من أجل إيجاد تسوية تفاوضية عادلة لقضيتهم تقوم على مبدأ المساواة والتكافؤ بين الطرفين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني**"، "**ورحب الاجتماع في هذا السياق بتنامي التعاون بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وشجع إيران على المضي قدمًا في هذا التعاون**".

أما حيث يكون الطرف غير الإسلامي هيِّنا أو غير محدّد؛ فتحسُّ للجمل زئيرًا، أو ترى للكلمات دخانًا؛ كحالة أذربيجان والسودان: "**أكد المؤتمر مجدَّدًا إدانته لعدوان جمهورية أرمنيا "المستمر" على جمهورية أذربيجان.. وطالب بانسحاب قوات الاحتلال الأرمنية انسحابًا كاملاً وغير مشروط وفوريًا.. وشدّد المؤتمر على ضرورة وضع حد لجميع الأنشطة الأرمنية الاستيطانية غير القانونية وغيرها من التدابير.. ولا سيما ما يتعلق منها بمخطط تحويل مسجد بلدة "شوشا" إلى مكتبة أرمنية، وحث المؤتمر "جميع" الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز تضامنها ... وتسخير جميع موارد الأمة الإسلامية من أجل استعادة شعب أذربيجان لكامل سيادتها وضمان وحدة وسلامة أراضيها في أقرب الآجال...**".

ألا ترى أن هذه العبارة تدل –بحقٍ– على أن القمة لا تعني مطلقًا ما تقول؟ إن هذه العبارة النارية لم يُوجَّه مثلها إلى الشأن الفلسطيني أو العراقي أو فيما يخص المخططات التي تحاك للمسجد الأقصى نفسه!! ولاحظ: "**جميع الدول الأعضاء**" و"**جميع موارد الأمة**" و"**انسحابًا كاملاً وغير مشروط وفوريًا**" و"**في أقرب الآجال**"، ولاحظ دائمًا السؤال الغائب عند كل إلزام أو التزام؛ وهو: "**كيف**"؟

أما **السودان** فقد حظي بعناية خاصة؛ من التضامن معه "**في مواجهة المخططات المعادية**"، إلى "**إنشاء صندوق إسلامي لتنمية المناطق المتضررة من الحرب في السودان،... بحسبان التنمية وإعادة تأهيل المقاتلين** (لعلها المتقاتلين) **مرتكزات أساسية لاستمرار وتقوية السلام؛ حتى يكون خيار الوحدة الوطنية جذّابًا لسكان هذه المناطق**..". هذا التعهد يقع في صميم المسألة، لكن الأحداث بعده، وتفاقم الأمر في الغرب السوداني (دارفور)، وتدخلات الأمم المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا والكثيرين (دون عالم الإسلام)؛ يدل على أن أهل القمة يقولون ما لا يفعلون: (**كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ**)– سورة الصف الآية (٣).

وفي الوقت الذي تتنازع في الآراء في الأمة حول المبادرة **الليبية** التي اعترفت فيها ليبيا بدورها في حادث لوكيربي، والتي تعني إدانة النظام الليبي بالإرهاب –وإن عُفي عنه– وكذلك تدينه بالكذب والخداع (قارن مع الموقف من نظام صدام حسين بعد سقوطه)؛ فإن القمة أعربت عن "**تقديرها**" للمبادرة "**الإيجابية**"(!)، ولإيفاء ليبيا "**بكافة المتطلبات**"؛ الأمر الذي أدى إلى "**رفع العقوبات الظالمة التي كانت مفروضة على الجماهيرية**". والعجيب أن تعترف ليبيا بالجُرم ثم يصر القادة على وصف العقوبات التي كانت مفروضة عليها بـ"**الظالمة**"!!

وفي كل أنحاء البيان الختامي إشارات "**خفية**" أو قل: "إشارات **خائفة**" إلى الولايات المتحدة دون تسمية؛ فالمؤتمر "**يجدد دعوته لرفع كافة العقوبات "أحادية الجانب" المفروضة على الجماهيرية**". "**كما أكد المؤتمر رفضه لمبدأ الضربات العسكرية الاستباقية ضد الدول تحت أي ذريعة كانت**". "**أكد المؤتمر تضامنه مع الجمهورية العربية السورية في وجه التهديدات والضغوط الخارجية التي تتعرض لها**"، في إشارة إلى "قانون محاسبة سوريا"، ونفس الأمر فيما يتعلق بالحملات "**والادعاءات المغرضة ضد المملكة العربية السعودية... ودعا (المؤتمر) إلى إيقافها**".

هكذا تذكر الأفعال ولا يُسمى الفاعل لأنه قد تم بناؤه –داخل القمة فقط– للمجهول، وصار ممنوعًا من الصرف. لقد ألقت الولايات المتحدة بظلالها على غالب الجانب السياسي من المؤتمر، وكانت الروح السائدة تجاهها هي روح المهادنة والمداهنة، فحُق أن يُقال للقمة: (**أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**) **التوبة– الآية (١٣)**، (**إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءهُ فَلاَ تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ**) **آل عمران–الآية (١٧٥)**.

إذا كانت نحو ثلث الدول الأعضاء تمثل دولَ تداعٍ سياسي وعسكري، وأكثر من النصف تعاني فقرًا مدقعًا وأزمات اقتصادية حادة، وأغلب قضايا هذه الأمة من حيث الفعل والتأثير في يد الأمم المتحدة أو أطراف من خارج الأمة، حتى السودان والصومال وسيراليون تحل مشكلاتها إفريقيًا لا عربيًا ولا إسلاميًا، وقبرص وليبيا وإيران يتصدى لقضاياها الساخنة الاتحاد الأوروبي ودوله .. فالسؤال القائم: ما جدوى هذه القمة؟ وما جدوى المنظمة التي تضمها؟ أليس هذا يوم السَّبُع لأمة الإسلام، اليوم الذي يصدُق فيه قول الذئب: "**يوم لا راعي لها غيري**"؟

وبعد قضايا "الكيانات" تأتي قضايا العلاقات في الجانب السياسي:

١) رغم الاعتماد الكلي على الأمم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها الفرعية وقراراتها (الشرعية الدولية)؛ حيث أعلن المؤتمر وشدّد صراحة على أن "**المؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشئت برعاية الأمم المتحدة هي الهيئات الشرعية الوحيدة المخوّلة للتحقيق وضمان التقيدُ بالاتفاقيات الدولية**".. في قضايا نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها؛ إلا أن المؤتمر يعود ويؤكد على أن هذا السند الأساس والوحيد "**للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مصلحة مباشرة في إصلاح "منظومته" بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن**". الأمم المتحدة تحتاج لإصلاح منظومتها، وهي الضامن الوحيد لصلاح حالنا: إذا كان المِلْحُ غير مُمْلِح، فبم تُمْلِح؟ ... أيُّ تناقض هذا؟!

٢) الشيء الوحيد الذي يمكن أن تقول إن القادة في الأمة على أتم الاستعداد للحرب تجاهه، والذي –للصُّدفة البحتة (!!)– اجتمعوا في خندق واحد مع الولايات المتحدة والغرب ضده؛ هو "**الإرهاب**". لقد استُبدل الإرهاب بالاستعمار حتى في العبارات النمطية، من قبيل: "**مواجهة" تهديد الإرهاب بجميع صوره وأشكاله**". هذا في المواجهة وما تنبغي مواجهته، ضِف إليه أن ما يحتاج إلى "**الحوار والتفاهم المشترك**" بشأنه ليس إلا "**مكافحة الإرهاب وتجفيف كافة منابعه**"!!

٣) ولكن ترد هنا إشارة أخرى للظل الأمريكي الثقيل في رفض القمة "**لأسلوب الانتقائية وازدواجية المعايير المتبع في مكافحة الإرهاب**"، وضرورة "**التمييز بين الإرهاب وبين الكفاح المشروع للشعوب**". ومن الواضح أن

المقصود هو الاتهامات الأمريكية للمقاومة المسلحة الفلسطينية بالإرهاب... الأمر الذي يتكرر السؤال إزاءه ثانيًا وثالثًا: وماذا عن المقاومة العراقية والأفغانية والشيشانية؟ والمقاومة في كشمير التي اعترف بيان القمة باحتلال الهند لها ؟!!

٤) صورة الإسلام في وسائل الإعلام الغربية (التي توصف بالعالمية) ومسائل الإرهاب وحقوق الإنسان؛ آلت بالقمة إلى التحدث عن **"الخصوصيات الدينية"** التي طالما استهجنتها من قبل –ولا تزال– أنظمة كثيرة هللت للعولمة وللمفاهيم الإنسانية العالمية. وسوف نشهد "فاصلاً" آخر عن العولمة الاقتصادية فيما يلي بإذن الله تعالى.

٥) حرصت القمة على بيان أنها عازمة على تعزيز حقوق الإنسان والتحلي **"بقدر أكبر من الشفافية"**.. فما السبب في هذا الحرص؟ أليس العامل الخارجي؟ والحملة الإعلامية والدبلوماسية التي بدأت مع مبادرة وزير الخارجية الأمريكي –ساعتها– باول للشراكة الأمريكية الشرق أوسطية ديسمبر ٢٠٠٢ والتي طرحت مسائل الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتعليمي. والتي زادت حدتها بعد القمة سيما في مطلع العام ٢٠٠٤ مع مبادرة ما يسمى **بالشرق الأوسط الكبير** التي طرحها الرئيس الأمريكي؟! إن السياق يوضح لِمَن يوجّه الخطاب، ويوضّح مصير هذا الحرص في أنه مرتبط باستمرار الضغط الخارجي، لا بالصياح الداخلي!

٦) وأخيرًا حثَّ المؤتمر الدولَ التي لم تصادق بعدُ على **"النظام الأساس لمحكمة العدل الإسلامية الدولية"** على استكمال إجراءات التصديق. ولكن لا أحد يعلم مدى أهمية هذه المحكمة، وليس ثَمَّ وسيلة لإلزام أي دولة إسلامية –مهما كانت صغيرة القدر– بأيّ قرار للمنظمة، فضلاً عن محكمة متفرعة عنها؟! وللتذكرة فهناك ترسانة من الاتفاقات المعقودة في المنظمة غير موقَّع عليها أو غير مصدَّق . فلماذا المحكمة إذن ولماذا الآن؟!

هذا هو مجمل حال السياسة في الأمة كما **"استعرضته"** القمة. هذا هو حال "الرعاة" في **"يوم السَّبُع الأكبر"**. هذا هو حال **"الأمانة"** التي قال الربُّ (جل وعلا) فيها؛ مخاطبًا الحكَّام أساسًا: **(إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ...) سورة النساء– الآية (٥٧)**، وقال رسول الله ρ فيها قولين بليغين: **"إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة.."**، **"إذا ضُيعت الأمانة فانتظر الساعة"**، وعلّق ρ على هذا الضياع بقوله ρ: **"إذا وُسِّد الأمر إلى غير أهله"**. وإن السؤال الجِديّ الذي يتجاوز الأسئلة العبثية هو: مَن هم "أهل الأمر" اليوم؟ وأين هم؟ هل القمة –بهذا **"العرض"**– منهم؟؟ اللهم لا وألف لا!

اثنان وخمسون بندًا **سياسيًا** صافيًا من إجمالي مائة بندٍ وتسعة بنود، غير الكثير من بنود الترحيب والإعلانات الإدارية؛ هذا –على الرغم من العنوان "غير السياسي" للقمة– أمر ذو دلالة مهمة. إن القمة تشير بأصابع اتهام غليظة إلى مكمن الداء في الأمة، إنه "المكمن السياسي"، إنه "**القمة**" ذاتها. ولكن ماذا عن الجانب غير السياسي؟

ثانيًا– الجانب غير السياسي: (من الاقتصاد إلى المعرفة والأخلاق)

جمع هذا الجانب بين عوالم الاقتصاد والتجارة، والتكنولوجيا والعلم، والقِيم المعرفية والدينية. ورغم ذلك يمكن الزعم أن المدخل السياسي كان طاغيًا حتى على هذه الأجندة غير السياسية. فالبحث عن **"السبل الكفيلة بالتخفيف من الآثار السلبية للعولمة"** على دول المنظمة، وعن **"توزيع عادل لفوائد العولمة"**، والقلق بشأن **"تطبيق عدد من البلدان المتقدمة لقوانينها الداخلية خارج حدودها الوطنية"** –والمقصود أساسًا هو الولايات المتحدة دون تسمية صريحة– الأمر الذي يؤثر سلبًا **"على الاستثمارات الخارجية في بلدان أخرى"**، و**"يخالف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٧/١٥"**، والدعوة في المقابل إلى ما يمكن أن نسميه "التحرير الموجّه أو التحرير الرحيم" للتجارة، والذي

يسمح "**بدخول أكبر قدر من سلع البلدان النامية وخدماتها**" إلى أسواق الدول المتقدمة؛ الأمر الذي تكرر في دعوة منظمة التجارة العالمية إلى "**تعزيز البُعد التنموي**" في اتفاقياتها، واتخاذ "**عدد كبير من التدابير، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية**"،.. كل هذا لا يمكن أن يفهم إلا في إطار علاقة التبعية "**اللذيذة**" بين اقتصاديات دول المؤتمر الإسلامي واقتصاديات ما أسماه القادة بـ"**الدول المتقدمة**".

وإذا كان مفهومًا أيضًا أن تتحول مؤتمرات القمة الإسلامية إلى ملتقيات تنديد وشجب لاعتداءات المعتدين، ونداءات استجداء وتوسُّل، ودعوات شحاذة وتسوُّل، من عطايا الناهبين المستغلين العالميين؛ فإن الشيء غير المهضوم هو **دعوة القادة "لأنفسهم" لتحقيق التقدم!!** فقد دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى "**تحسين قدراتها التنافسية على المستوى الدولي**".

إن المتأمّل الحريص على هذه الدول –والذي يقف عند كلمات القادة ويأخذها مأخذ الجِد– يتساءل كما تساءلنا من قبل في الجانب السياسي: مَنْ يدعو مَنْ؟ وإلى ماذا؟ وكيف تتحقق الدعوة؟ وضم لهذا كذلك الدعوة الجماعية والمتكررة التي لا يُعرف لها صاحب من أجل – مثلاً– "**توسيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء**" في المنظمة. في عالم المسلمين، كل الأمور تثير العَجبَ!!

الدعوة للتعاون تعني أن التعاون ضئيل إن لم يكن معدومًا، هكذا تقول البداهة، ومع ذلك لا يكفّ القادة عن "**الإشادة بالدور الجوهري الذي تضطلع به .. الكومسيك في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء**"، والإشادة بقيادتها (نجدت سيزار رئيس تركيا). ولكن الذي لا يعلمه كثيرون ولا يهتم به العالمون هو: ما هذه الكومسيك؟

وهذه إحدى الملمات المتراكمة! إن انعدام فعالية مؤسسات الأمة، وزيف دعوى الارتباط بالأمة، يحولان دون الرغبتين المعرفيتين: الرغبة في المعرفة، والرغبة في التعريف؛ فلا الناس تبحث لتعرف، ولا الدول توجّه إعلامها "الريادي (!)" إلى مؤسسات الأمة ليعرِّف بها. فالكوميسك التي يُشاد بها هي "اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري" التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وقد أنشئت في مؤتمر القمة الثالث بمكة المكرمة (١٩٨١) وأصبحت فاعلة في المؤتمر الرابع (١٩٨٤) بهدف: "**إعداد برامج العمل المشترك، وتنسيق ومتابعة الأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي داخل المنظمة**". وهي تختلف عن لجنة تتقاطع معها هي "**اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية**" التي تأسست ١٩٧٧ بقرار من مؤتمر وزراء الخارجية بإستانبول ١٩٧٦؛ لمتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر وزراء الخارجية في المجالات المذكورة، ومتابعة التقدم والتعاون في نفس المجالات، علاوة على عملية"التقويم"، وقد عقدت اجتماعات كثيرة (بواقع اجتماعين في السنة).

المؤسسات الاقتصادية الإسلامية أو ذات الاتصال بالجانب الاقتصادي عديدة: "**البنك الإسلامي للتنمية**" (جدة) أُسِّس في مؤتمر وزراء الخارجية الثاني بكراتشي ١٩٧٠، و"**الغرفة الإسلامية للتجارة الصناعية**" (كراتشي) أسست بتوصية مؤتمر وزراء الخارجية العاشر بفاس ١٩٧٩، "**الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية**" (القاهرة) وأُسس في أغسطس ١٩٧٨ في القمة الثانية، و"**مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية**" وأُسس في مؤتمر وزراء الخارجية الثامن بطرابلس ١٩٧٧... كل هذه اللجان والمراكز والبنوك والأجهزة، والمطالب متكررة، والفشل مستديم، والنتائج أمام الجميع ماثلة للعيان!

لقد حظيت كل الأجهزة السابقة بالإشادة بلا استثناء؛ "**الإشادة بالدور الفاعل الذي يضطلع به ... في المجال الاقتصادي والتجاري**". إن هذا يخالف كل المؤشرات. ومن ثم؛ لابد أن نتمسك بهذه القاعدة:

" مع الإشادة لا زيادة ولا إفادة، وإذا تكررت الدعوة بنفس الرتابة فلا تنتظر الإجابة ... وإذا أُبهم الداعي والمدعو، فإن العابث من يسأل عن مضمون الدعوة...".

هذا، والقمة العاشرة لا تزال تعلن عن ثقتها في "**تحسين مستوى التعاون..نحو اندماج اقتصادي أكبر**"، نحو "**الهدف الأسمى المتمثل في خلق سوق إسلامية مشتركة**". إن تعبير "**الهدف الأسمى**" أصبح يُترجم لدى المتابعين بمعنى لا خلاف عليه: "**إنه المستحيل الذي يُتلفّظ به ولا يُحلَم به**". ومن ثم لك أن تضُم إلى هذا الهدف الأسمى عددًا آخر من الأهداف "السُّميا" التي أعلن عنها المؤتمر، والتي هي بمثابة "أمانيّ كواذب": "**القضاء على الفقر في الدول الأقل نموًا قبل انتهاء العقد المقبل**"، و"**تخفيف عبء المديونية عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون**"، و"**التخفيف من المجاعة وضمان الأمن الغذائي**".

القادة يطالبون "العالم المتقدم" (غير المسلم بالطبع) بالمعاملة التفضيلية، وهم يفتقدونها في تجارتهم البينية... إن المفاوضات مع إسرائيل يؤمَّل لها –في ذهنية ونفسية القادة– النجاحُ في إعادة الأرض المقدَّسة؛ ولذا تدأُب –كما نرى جميعًا– الدولُ العربية المتاخمة لإسرائيل في السعي للتفاوض لتحقيق هذا الهدف المأمول والممكن عندهم!! أما ما يسمى "**مفاوضات تجارية**" بين دول المؤتمر الإسلامي فإن التحضير لها يكون أملاً، والتوقيع أو التصديق على الاتفاقيات والأنظمة الأساسية المتعلقة بها أمر يحتاج إلى دعوات وتأكيدات مستمرة ومتكررة بلا نهاية.

كل المؤشرات تؤكد حقيقة أن الذهنية القائدة أسيرة الخارج سواء في النطاق السياسي أو الاقتصادي، أسيرة "**مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للبلدان الأقل نموًا**" (بروكسل مايو ٢٠٠١)، وأسيرة "**المؤتمر الدولي لتمويل التنمية**" (مونتيري– المكسيك مارس ٢٠٠٢)، وأسيرة "**المجموعة الدولية**"، و"**قمة الغذاء العالمية** (روما يونيو ٢٠٠٣") و"**قمة التجارة العالمية**" ومؤتمرها الوزاري (كانكون المكسيك سبتمبر ٢٠٠٣): **حقًا إنها قمة لكن فوقها قمم!!**

أما المطلب الأغرب الذي يحتاج منا إلى وقفة، والذي له تداعيات فكرية لا تزال تثار بل تثار بعنف في اللحظة الراهنة؛ فهو ما يمكن أن نسميه بمسألة "**الفصل**". فبعد إقرار القادة والنخب اللادينية للفصل بين الدين والدنيا، وبين الدين والسياسة، وبين الدين والاقتصاد، جاء الإقرار العجيب: **الفصل بين الاقتصاد والسياسة**...؟ فكيف رأوا ذلك؟ وكيف نفهم ذلك؟ فالمعاملات التجارية والمالية "**لا ينبغي أن تعيقها أي اعتبارات سياسية**"، "لا لتحكم السياسة بالاقتصاد".. والمؤتمر يرفض "**إقحام قضايا غير تجارية –من قبيل معايير التشغيل والبيئة– في برنامج عمل منظمة التجارة العالمية**..".

الثانية مفهومة، وإن كانت غير مقبولة؛ فالإسلام الذي تتمسح فيه المنظمة يختلف مع القادة في معايير "البيئة"، وهذا أمر مهم بيانه، حتى وإن كان المنشود من إرجاء قضايا البيئة وفصلها هو تقوية الموقف التنافسي للسلع والخدمات المنتجة في البيئة الإسلامية، فإن المبادئ لابد أن تُقَّر أولاً، مهما كانت الخسائر الوقتية.

أما المسألة الأولى فهي في غير واضحة؛ فما مدلول هذه الرسالة؟ ولمن تُوجَّه ؟ هل هي موجَّهة للدول الكبرى؛ فيُقصد بها عدمُ الجمع بين هيمنةٍ سياسيةٍ مسلَّمٍ بها وبين هيمنةٍ اقتصاديةٍ عوليةٍ تزداد حدة يومًا بعد آخر؟؟ أم هي موجَّهة إلى الدول الصغرى فيُقصد بها ألا تُقحِم اعتراضاتِها على المظالم والانتهاكات السياسية في عالم المستضعفين، على الشئون التجارية (البريئة)؟؟ وهل يصلح أن تكون هذه الفكرة (الفصل بين السياسة والاقتصاد) نابعة من دول قضت على محاولات تنموية داخلية بحُجة ارتباطها بالسياسة؟ بل تطارد أي مشروعات اقتصادية وطنية بدوافع خلافات سياسية، وتمالئ جهات اقتصادية لما لها من أوزان سياسية؟ الأقرب عندي أنها دعوة لفصل الهزيمة السياسية في عالم القطب الأوحد عن الساحة الاقتصادية، عسى المنهزمون ينالون فتاتًا!

لكن السؤال العملي أخطر: كيف يمكن تنفيذ هذا الفصل دوليًا، وكل الدنيا تُجمع على أن السياسة والاقتصاد صنوان؟

ومن عجائب القدر أن الإجابة عن مثل هذا التساؤل الأخير صارت تتصدر المحافل السياسية والعامة في

الدواخل الإسلامية سيما بعد طرح المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير. فدعاة الإصلاح حائرون: هل نبدأ بالإصلاح التنموي (الاقتصادي) ثم نتبعه بالإصلاح الديمقراطي (السياسي)؟ أم العكس هو الصحيح؟ فريقان يختصمون، وبينهما دعاة التوفيق والمتفائلون النظريون؛ الذين يرون أن الجمع بين القولين في الإمكان.

والرأي هنا أن **السياسة تقع بين عالم الثقافة (الأنساق الفكرية والاعتقادية)، وبين عالم المادة (القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، والقوة الإعلامية، والقوة التكنولوجية المولّدة لمخترعات ومكتشفات فنية متوالية، وأخيرًا القوة الجامعة أو جامعة القوة: الوحدة والتكامل وتضافر القوى في إطار واحد)**. وهذه المقولة ليست جديدة، لكن التذكرة بها قد ترفع الغشاوات الملقاة على حالة "القمة" في عالم المسلمين. إن الداء متجذر في عالم "الثقافة": عالم الأفكار والمعتقدات والنظريات المتبنَّاة، وهذه أمور لصيقة –إن لم تكن حتمية التأثير– بالإنسان وعقليته ونفسيته؛ ومن ثم لا إصلاح في عالم المادة والحياة –ومنها عالم الاقتصاد– بغير إصلاح هذا الجانب من المسألة: **"الإنسان"؛ "الأنفس": (حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ) –سورة الرعد: الآية ١١.**

ليس داء الأمة في مؤسساتها (هيكلة، قواعد تنظيمية، قواعد سياسات...) ولا في مواردها (ندرة مطلقة أو ندرة نسبية)، ولا في البرامج أو الخطط أو الدراسات... وإن كان الداء قد طالَ كلَّ هذه، لكن مكمن الداء في **"الإنسان المسلم"** نفسه، بقدر ابتعاده عن نموذج الكمال الإنساني المتمثل في الإسلام نفسه، وعمليًا في رسول الإسلام ρ. ومن هنا نفهم أن أية إصلاحات مزعومة في جوانب المؤسسات والدراسات والخطط والبرامج وزيادة الموارد (ذاتيًا أو اعتمادًا على الغير) وتقليص التطلعات (بتخفيض الزيادة التناسلية، وتزهيد الناس للرضا بالكفاف..إلخ)، كل ذلك يدور حول الحل ولا يدخل فيه، **(وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم)– سورة فصلت، الآية (٣٥).**

بالعودة إلى عنوان الدورة العاشرة لقمة عالم المسلمين –كما جاء في البيان الختامي: **(المعرفة والأخلاق من أجل تقدم الأمة)**، أو من أجل **(وحدة الأمة وكرامتها وتقدمها)** كما جاء في إعلان بوتراجاتا– يتضح أن المدخل الثقافي مستدعًى بقوة: (المعرفة، الأخلاق، الوحدة، الكرامة، التقدم)، أليست هذه مفاهيم فوق سياسية وفوق اقتصادية وفوق مادية ...؟! وهذه الأفكار والقيم ليست يوتوبيا بالطبع، على نحو ما كان يروَّج في دواخل الأمة في مواجهة الدعوة القيمية. فماذا قصدت الدورة وبيانها وإعلانها من هذه المفاهيم القيمية؟ ولماذا استدعتها لهذا الحين فيما قضايا السياسة والاقتصاد جاثمة وتأخذ الجانب الأكبر من "الكلام": (الكلام وليس بالضرورة الاهتمام)؟!

من الواضح –ومن التحليل السابق والتحليل السائد في الرأي العام للأمة– أن اهتمامات القمة وأجندتها تُحدَّد من "الخارج"، ومن الواضح أيضًا أن هذا "الخارج" صار يعُلي من شأن الأبعاد الحضارية والثقافية في سياساته العالمية تجاه عالم المسلمين، بل وفي خطابه المعلَن، من هنا جاء الاهتمام. بيد أن العالم الإسلامي الذي تمر دواخله –بصورة عامة– بأسوأ حلقات الكساد الاقتصادي جعل من **المعرفة والأخلاق** موضوعًا اقتصاديًا بالأساس.

ومن هنا يمكن إعادة النظر في البيان الختامي للقمة على أنه ذو شقين أساسيين:

أ– **شق سياسي**: وجاء بمثابة التقليد المعتاد، وتعاطيًا مع الأحداث الأخيرة المصفِّحة للوعي السياسي وللذاكرة المباشرة في الأمة، ولكنه لم يمثل الغرض الجوهري من الدورة على نحو ما جرى في الدورات السابقة.

ب– **شق غير سياسي**: وهو جانب مختلط بين أصداء السياسة، وعالم الاقتصاد والتجارة وعوالم العلم والبحث العلمي والإعلام والخدمات. إن هذا القسم هو الضَّامّ للغرض المحوري من الدورة الذي عُنوِنَ له بـ"المعرفة والأخلاق". و"**المعرفة**" تشير إلى جانب "**العقل المسلم**" وبحثه العلمي ونظمه التعليمية

وتطبيقات ذلك في عالم "التكنولوجيا". و"**الأخلاق**" مفهوم مُشكِل بين توسيع وتضييق، لكن الأكيد أن المعنى الضيق والواسع كليهما لم تقف القمة أمامهما إلا في صددين:

- "**القيم الثقافية المحلية**" سيما الموجَّهة للشباب (**تأصيل القيم الإسلامية لدى الشباب** -البند ٨٨) كمعنى ضيق.
- "**القيم الثقافية العالمية**" الموجَّهة نحو الآخر تحت عناوين مثل: "**مراعاة الخصوصيات الثقافية الوطنية**- البند ٧٩" أو مواجهة "**الحملات المتعمدة لتشويه صورة الإسلام والمسلمين ... بنشر رسالة الإسلام السمحة المبنيَّة على السلام والتسامح وعلى أُسس الحوار والتفاعل مع الحضارات الأخرى**.. البند ٧٥"، وهذا أقرب إلى المعنى الواسع.

وهذا الجانب غير السياسي تصدّره -باتساعٍ- الجانب الاقتصادي، ثم دخلت عليه الجوانب الأخرى ذات البعد الثقافي الواضح كزوائد، في عناوين ستة هي: (الإعلام – التعليم العالي والتكنولوجيا – الثقافة – المرأة والطفل والشباب – الفقه والشريعة والدعوة – البيئة).

كان من المفترض أن الجانب "المعرفي" و"الأخلاقي" سيطغى على مجريات القمة واهتمامها إلا أن النبرة والحجم والمضمون، هذه الثلاث لم تعبر عن جديد في هذا الجانب، فالعناوين الجديدة ضئيلة جدًا إلى درجة التناهي، علاوة على أن مضامينها قديمة بكل تأكيد، كما أن التناول تميز بنفس الروح "**الكلامية**"، التي تتراوح بين **الهلامية** (ككلام مكرور فَقَدَ المعنى) **والهيامية** (كالأمانيّ وليس للإنسان ما تمنى). ***ويمكن تلخيص هذا الجانب في النواحي التالية:***

أ- الإعلام:

عقب إعلان القمة عن "**ارتياحها**" لنشاطات وتقرير (**الكومياك**: وهي –للعلم والتعريف- اللجنة الدائمة للإعلام والشئون الثقافية)، تعرضت القمة لمسألتي "**الأهداف**" و"**الوسائل**" المنوطة بـ"**العمل الإعلامي**" في الأمة.

فبالنسبة للأهداف أبرزت القمة أهدافًا يمكن إجمالها في ثلاثة: التعريف، والتقريب، والتجميل. فالتعريف يتعلق "**بقضايا الإسلام العادلة، وبمختلف منجزات الأمة الإسلامية، وبتطلعات الجماعات المسلمة في الدول غير الأعضاء**"، والتقريب يتمثل في "**إحياء حوار الحضارات من أجل تلاقي الشعوب**"، والتجميل لمواجهة حملات "**تشويه صورة الإسلام والمسلمين في بعض أنحاء العالم**". ومن الواضح أن هذه الأهداف ليس منها ما هو موجَّه نحو الداخل، بما يراكم على التأكيدات السابقة من أن **فوق قمة المسلمين قمة أو قممًا أعلى تقع خارج دائرة المسلمين** كما سبقت الإشارة. ضف إلى ذلك أن "الإعلام البينيَّ" سقط سهوًا كغاية تستوجب الدعم والتأكيد، الأمر الذي لا يعبر عن "**الاستراتيجية الإعلامية للدول الإسلامية**" التي أقرتها القمة سابقًا، أو يعبر عن أن هذه الاستراتيجية هي أيضًا من طائفة "الهلاميات".

والوسائل الإعلامية لا ترتبط بالأهداف إلا من هذا الحيث؛ التوجه نحو الخارج المحتكر لوعي القمة، فالمطلوب من الدول الأعضاء هو "**إحكام التنسيق**" بخصوص مشاركتها في "***القمة العالمية لمجتمع الإعلام***"، "**والسعي إلى الإسهام الفاعل في وضع تصوّرات وملامح مجتمع الإعلام المنشود تحقيقه، بما يتماشى مع ثوابت المجتمعات الإسلامية وتطلعات الأمة نحو الرقي والتقدم والازدهار لشعوبها**"، وكذلك مطلوب إنشاء "**صندوق دولي للتضامن في مجال التقنيات الرقمية، للمساعدة على تجسير الهوة الرقمية الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية**".

إن "الإعلام والاتصال" في عالم الإسلام له همومه التي تتفاقم يومًا بعد يوم، ولعل الكلمة التي وردت في البيان الختامي للقمة، وتستشير الوعي بعنف نحو هذه الهموم، هي عبارة "**بما يتماشَى مع ثوابت المجتمعات الإسلامية**"... فأين هي هذه الثوابت؟ وإن كانت معروفة، فهل هي مقبولة ومحل التزام؟ لا نحتاج لشواهد كثيرة أو قليلة للإجابة بالنفي المطلق والعنيف أيضًا. إن واقع الإعلام في الداخل الإسلامية هو من أكبر عوامل هدم هذه "الثوابت"، الأمر

الذي تكاد تُجمع عليه كافة التيارات وكافة القطاعات بما فيها القطاعات المتغرِّبَة بل والرسمية أو شبه الرسمية. إن الخطر الأكبر لا يكمُن في هذا المضمون الإعلامي وحده، بل في أن المسلمين في هذا الممر التاريخي صاروا رعايا طيّعين لهذا الإعلام. إن حديث القمة عن الإعلام يبرز بكل جلاء الهوة الواسعة بين هُلامية الكلام عن الواقع وهيامية الكلام عن المنشود، بين واقع كالمستنقع الآسن وغايات كالسماء الصافية. فبم نصف ذلك؟!

صِلْ بذلك الحديث، حديث "**المجتمع الإعلامي المنشود**"، المشدود بين "**الثوابت**" الإسلامية "**والتطلعات**" نحو "**الرقي والتقدم والازدهار**". وإذا أيقنت –مثل الباحث– أن هذه المترادفات الثلاثة الأخيرة إنْ هي إلا تعبيرات عن "**النموذج الغربي للحياة**"، فعليك أن تستمر في التأرجح اللانهائي بين نقيضين معنويين حقيقيين: "ثوابت" الإسلام ومعاييره للتقدم، و"رقي" الغرب وصورته للتقدم. وعليك أن تحسم حالة التأرْجُح بالنظر إلى المتحدِّثين: أي إلى "القمة"، وإلى أي طرف يميلون؛ لتعلم أن كلمة "الثوابت" لا موقع لها من "الوعي" في هذا المقام؟

لكن الخطر لا يزال يطل ويتفاقم مما بين سطور بيان القمة، إن "**المجتمع الإعلامي المنشود**" سيوضع تصوره في حالة من الاحتكاك بالآخر أو قلْ: "الارتباط" بما يسمى "**القمة العالمية لمجتمع الإعلام**" في مرحلتيها (جنيف ٢٠٠٤)، (تونس ٢٠٠٥). وإذا علمت أن البيان دعا "**الدول الأعضاء للمشاركة الفعّالة في إنجاح هذه القمة** (البند ٧٨)؛ فلك أن تتصور المستقبل إذا صارت الأمور على هذا المنوال: مزيدًا من عولمة الإعلام في الأمة، مزيدًا من استحكام المعايير الغربية المخالفة للإسلام، مزيدًا من الإسفاف والغزو الإعلامي الشنيع... إلخ.

ب) التعليم:

طرحت القمة الشأن التعليمي في فقرات أربع، لم تتعدَّ الحديث عن "التعليم العالي"؛ بالدعوة إلى "**تخصيص منح دراسية للطلبة الفلسطينيين**" المصابين ومن أسر شهداء الانتفاضة، ثم الدعوة لدعم "**الجامعات الإسلامية**" (وهو الشيء الذي سنقف عنده)، ثم الدعوة لمراجعة قرارات الاجتماع الثاني لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية (ليبيا – نفس شهر القمة)، ثم بند خاص للجامعة الإسلامية للتكنولوجيا (داكا – بنجلاديش).

وبعيدًا عن "أزمة التعليم" في الأمة التي أفاضت فيها تقارير ودراسات كثيرة، ودور العامل السياسي في تطوير "التعليم" في الأمة، وبعيدًا عن أسباب تركُّز الاهتمام على التعليم العالي (لعله بسبب ارتباطه بالبحث العلمي و"المعرفة")؛ فإن الذي يستوقف الانتباه لمن يُعنى بشأن "هوية" القمة في الأمة الإسلامية هو موضوع "**الجامعة الإسلامية**" وموقعها من إدراك القادة.

إن الفرضية –المعزَّزة في رأي الراصد– أن هذه الجامعات لا تعدو أن تكون استكمالاً لـ"أرابيسك منظمة المؤتمر الإسلامي"، وليس أدلّ على ذلك من أن مثل هذه الجامعات (في ماليزيا– باكستان – بنجلاديش – أوغندا – النيجر)، والتي تهدف بالأساس إلى التعبير عن "**نهج تربوي من منظور إسلامي**" –كما ادعت وثائق تأسيسها– لا تتقاطع مع الرؤى الرسمية للتعليم في سائر الدول الأعضاء، التي تكاد تُجمع على فهم "**التربية**" وغاياتها من التقدم والترقي، من منظورات غربية باسم "المعاصرة والواقعية والتحديث والحداثة والمواكبة و..."، وما إلى ذلك.

لكن القمة –هذه المرة– تدعو إلى إنشاء "**وقف**" يكفي ريعه "**لدعم دخل ثابت للجامعات الإسلامية**"، وكلَّف مؤتمر القمة "**الأمين العام ومجلس أمناء الجامعات الإسلامية بالسعي في هذا الاتجاه**". لكن هذه الروح المتحفّزة لا يمكن أن تُمنح الكثير من الثقة إذا عُلِم أن هذا الوقف "**تتكون أصوله من الهبات والمنح والهدايا**"، وأن جامعة–كالجامعة الإسلامية في أوغندا– تراكمت عليها الديون وتتعرض لمخاطر "**تشويه سمعتها أمام المحاكم**".

إن "**المال**" –وإن كان يمثل إحدى أكبر أزمات منظمة المؤتمر الإسلامي الراهنة– يعبر في توزيعاته عن حقيقة الاهتمام بالقضايا والكيانات المختلفة في الأمة.

بقي أن نسجل –كراصدين– معلومة غير مهضومة؛ أن الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في داكا موكول إليها "**تعبئة ما قد تحتاج إليه الدول الأعضاء من موارد بشرية في مجالي العلوم والتكنولوجيا**.."؛ فبأي معنىً يمكن أن تُخصَّص "أمة" تمثل نحو رُبع تعداد البشرية جامعةً واحدةً لهذه المهمة الكبرى...؟؟ وبدلاً عن أن نقف لنسأل عما يميّز هذه الجامعة، نتجاوز هذا بتسجيل أن المؤتمر لم ينسَ أن يحث الدول الأعضاء على "**تقديم المساعدة المالية إلى هذه الجامعة**–البند ٩٨"...هكذا!!

إنك إذا أضفت حاليْ الإعلام والتعليم في القمة الحاكمة للأمة إلى دعوة تجديد "**مجتمع المعرفة**" كما وردت في المبادرة الأمريكية لتطوير الشرق الأوسط الكبير؛ يمكن أن تخلص إلى أن التحديات لم تنتهِ بعد، وأن على المهمومين بالأمة أن يوسعوا صدورهم للمزيد والمزيد والمزيد!!

ج) الثقافة:

رغم أن مفهوم "الثقافة" مُشكِل في كل موقع يرد فيه، ورغم أنه بدا كذلك في "**الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي**" التي وضعتها الإيسيسكو وأقرتها القمة، إلا أن القمة العاشرة كانت واضحةً في تبنيّها المفهوم الواسعَ للثقافة (كأنماط فكر وسلوك) وتركيزها على البعد "القيمي" فيها. ورغم أن القضية الثقافية مترامية الأطراف، ورغم أنها الأقرب إلى عنوان الدورة برافديه (المعرفة والأخلاق)، إلا أنه لوحظ أن القمة لم تخصص سوى فقرة واحدة مركّزة لهذه القضية، وبند آخر يتعلق بالشباب والقيم الثقافية.

الجاذب للانتباه هنا استمرار الدعوة المكرورة لما يسمى بـ"**الوحدة الثقافية**" للأمة الإسلامية (بند ٧٩)؛ وهي دعوة تخرج من الألسنة يسيرة، ثم تهرب بيسرٍ أشد، رغم خطورة موقعها؛ إذ تمثل الحد الأدنى لبقاء الأمة ولإثبات هويتها. ولا تجد من الوسائل لتحقيق هذه الغاية الكبرى سوى "**دعم مؤسسات البحث العلمي**"، والدعوة إلى "**تمويل تنفيذ المشاريع الثقافية**" للإيسيسكو، و"**تفعيل دور المجلس الأعلى للتربية والثقافة في الغرب**" بالدعم المالي و"**الأدبي**"!!

ولكن السؤال الصارخ سيبقي ماثلاً: أي ثقافة يرجى "توحيدها"؟، وهل يمكن "توحيد ثقافة" أو "توحيد أمة" دون أن تكون هناك "ثقافة توحيد" و"أمة توحيد"؟ إن ثقافة "التوحيد" التي لا تعدو –في مقصودنا– سوى العلم والالتزام الفكري والسلوكي بالإسلام، يشهد الواقع بتراجعها بعنف كل لحظة، فكيف يكون توحيد قبل إيجاد؟ أن نسيان الأمة –ونُخَبِها بالأخص– **للذِّكْر** وما ذكّرهم الله –تعالى– به، تكون عقوبته تشرذمًا وعداوة وبغضاء، وهي سُنّة مضت في الأولين ولا تُبدَّل في الآخرين: جرت على اليهود: (**وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**) سورة المائدة آية ٦٤. وجرت على النصارى: (**وَمِنَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللّهُ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ**) سورة المائدة آية: ١٤. وبالمثل في أمة الإسلام، ولا يحابي ربك أحدًا: (**قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ**

إن "ثقافة التوحيد" تحتاج إلى إحياء: إحياء القلوب الميتة، إحياء التلاوة المهجورة، إحياء السُّنة المنسية، وإحياء الأمة وتنويرها بنور الله تعالى:

قال –تعالى– (**أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**) سورة الأنعام– آية١٢٢.

إن الثقافة التي تستحكم في الذهنية الراهنة للقمة تستعصي على كل محاولات أو دعوات توحيدها أو تحقيق "**انسجام توجهاتها**" على نحو ما ورد في البيان الختامي، رغم اشتراكها في النهل من الثقافة الغربية عادةً؛ لأن السُّنَّة الإلهية

الآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ . وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ) الأنعام ٦٥-٦٦.

ومن هنا نخلص إلى أن كلمات مثل "ثقافة" و"حضارة" و"الأمة"، و"الوحدة الثقافية" وما إلى ذلك، مهما تضافرت الجهود لمنحها معنىً نظريًا؛ فهي في واقع الأمة وواقع القمة كلمات هلامية للاستهلاك المحلي لا أكثر. فأنَّى تكون "ثقافة" للأمة أو "وحدة ثقافية" والدين بين مغيّب ومطارد ومشوّه ومرفوض، ومستبدل به غيره؟!!

د) الفقه الإسلامي:

يرتبط بهذه المسألة السابقة أمر آخر، ينقلنا من دوائر التعجب المتواسعة بلا حدود، إلى دائرة قد نضطر فيها إلى توجيه الاتهام بالكذب الصُّراح، وذلك في مسألة **"الفقه الإسلامي" ومجمعه** الذي خَصَّص له البيان الختامي بندين متتاليين (٨٥،٨٦). ونورد هنا البندين كاملَيْن للدلالة المهمة لعبارتيهما؛ الدلالة التي تتمثل في **"الكذب الصُّراح"** كما عبَّرنا.

دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في تمويل مشاريع "مجمع الفقه الإسلامي" المختلفة، وبالخصوص مشروع [معلمة القواعد الفقهية العامة] و[الموسوعة الفقهية الاقتصادية] التي تعتبر الأداة الأساسية لتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، كما تعتبر الجوهر الحقيقي "للقانون الإسلامي". (٨٥)

وفي ظل السعي نحو تطوير أداء ومهام منظمة المؤتمر الإسلامي فقد تقرر تكليف مجمع الفقه الإسلامي وأمانته العامة بإعادة هيكلة نظامه الأساسي على النحو الذي يضمن لهذا الجهاز تحقيق الأهداف المرجوة منه، وكل ما يتطلبه ذلك من توسيع اختصاصاته ومهامه، بحيث تشمل مختلف القضايا الفكرية بحسب ما تقتضيه طبيعة وظروف المرحلة الراهنة التي تجتازها الأمة الإسلامية في القرن الواحد والعشرين". (٨٦)

هل تسعى القمة الإسلامية إلى **"تطبيق الشريعة الإسلامية في كل المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية"**؟ هل تهتم فعلاً بـ**"الجوهر الحقيقي للقانون الإسلامي"**؟ وهل هي جادة حقًا في الاهتمام بمجمع الفقه الإسلامي و**"توسيع اختصاصاته ومهامه؛ بحيث تشمل مختلف القضايا الفكرية"**؟ هل تحولت القمة لتؤكد دور ***الفقهاء*** في توجيه "الفكر"؛ ذلك الفكر الذي تحول إلى "قدس أقداس" لا يُمس؟ ذلك "الفكر" الذي صار حرمًا آمنًا مؤمَّنًا من تدخل الدين وأهله، والذي عُدّ -عند اللادينيين المنتشرين في النخبة- حاكمًا بأمر نفسه، ومعيار ذاته، وكذلك سائر الأصنام المسماة "الإبداع" و"الفن" و"البحث الأكاديمي"؟ هل الإسلام -في رؤية القمة السياسية- صار دينًا ودولة حتى يتدخل في الاقتصاد والمال والاجتماع والفكر؟؟

خُصّت المرأة ببند خاص (٨٢) يدعو إلى تعزيز وضعها ومشاركتها في الحياة العامة، **"وحمايتها"**، وأُلحق الطفل بهذه "الحماية". وخُصّ الشباب ببند آخر (٨٨) لتأصيل **"القيم الإسلامية لديه، وتنشيطه ثقافيًا"**، مع الإشارة إلى المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب الذي من الضروري عقده -في الرياض- **"في أقرب وقت ممكن"**، ويتعاون في ذلك **"الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي"**.

إعلان "الحماية السياسية" للمرأة والطفل، ودعم "النشاط الثقافي والرياضي" للشباب... ماذا يعني هذا في ساحة "القمة"؟

هـ) المرأة والطفل والشاب، والدولة الحنون:

يعني **أولاً** -بالنسبة للطفل والمرأة- الاستمرار في متابعة العالم الأول (الغرب) في عالم "الاجتماع" بعد عالمي السياسة والاقتصاد، ويعني **ثانيًا**- بالنسبة للطفل والمرأة، أن الاهتمام ينصب عليهما لذاتهما، وليس لقضايا بعينها تستحق أن تُحدَّد ويشار إليها حين يُذكرا. فالمرأة والطفل —في الحقيقة- قضيتان تندرج تحتهما كل هموم الأمة، وهذا خطأ فادح حين يتحول النوع أو المرحلة العُمْرية إلى "**قضية مدخل**": قضية ننظر منها إلى سائر القضايا. لكن تلوين القضية الاجتماعية بهذا التمييز الابتدائي يحيلها مساومات ومقارنات وموازنات منذ البداية، تتيه في غبارها القضايا الحقيقية لهذين القطاعين بل وللأمة بأسرها. هكذا يخطئ الأب الحنون حين "يدلل" و"يحمي بإفراط" دون أن "يربّي" و"يؤهِّل".

أما الشباب، فما أسوأ نظر الدول في الأمة إليه. إن الشباب الواقع بين مغادرة الطفولة وملاحقة الرجولة يعاني من سوء حَمْلِه ومن سوء تَحْميله. ففي ظل الوهن والأزمات المتوالية بل حلول أهوال يمسي فيها الوِلْدانُ شيبًا، من الأوْلَى بل من الضروري أن "يترجَّل" الشباب، وأن يُعاملوا كرجال لا كأطفال. غير أن وزارات الشباب -وغالبًا هي وزارات الرياضة والألعاب في الأمة- تجعل **شُغلَها الشاغلَ إشغالَ الشباب**، وتضييعَ أوقاتهم، وإهدارهم كموردٍ ثمين. إن وزارات الشباب والثقافة والإعلام والتعليم في الأمة تشترك —عادة- في غاية "التسفيه" باسم "الترفيه"، وفي "تقويض" الوعي والعقل الشبابي باسم "ترويض" الأبدان.

إن وزير الشباب في الأمة الإسلامية هو بالأساس الشخص المسئول عن "كرة القدم" أولاً، ثم سائر "الكُرَات" بعد ذلك. هذا يعني أن المخطَّط للشباب هو ألا يتعدى مرحلة طفولته، ويبقى حتى يبلغ أشده ويبلغ أربعين سنة وهو "يلعب"، ويصير اللَّعِب "حرفة" يسمى صاحبها "لاعبًا محترفًا"، تُغْدَق عليه الأموال، وتُعقَد عليه الآمال، وتُسلَّط عليه الأضواء، وتتوالىَ عنه الأنباء... فأي شباب هذا؟ وأي أمة هذه؟ يُهان شبابها ويُقتل أطفالها وتستباح نساؤها، وهي تدلل الفاشلين، وتستحلُّ المكوس من الكادحين لأجلهم؟ وأي قمة هذه التي لا ترى في الشباب غير "الأنشطة" و"الرياضة"؟!!

و) البيئة والصحة في الأمة:

سبق ورصدنا تحفظ القمة على إدخال المعايير البيئية في اتفاقات التجارة العالمية، ولكنها في البند الثاني والتسعين تعود لتؤكد أهمية حماية البيئة، "**بما يكفُل التنمية المستدامة للدول الأعضاء**". فما الفاصل؟ وما الواصل؟ لا جواب!

اهتمت القمة بتقرير التعاون لمكافحة "**الأمراض الوبائية والمخدرات والمؤثرات العقلية**"، ولعل المقصود بالمؤثرات العقلية هو ما يسمى بالمشروبات الكحولية وما شَابَه، فهل تعلم أن أغلبية الدول الأعضاء لا تحرِّم هذه المشروبات، بل والكثير منها ينتجها جهارًا نهارًا ويطلقون عليها اسم "المشروبات الروحية"؟ فهل فهمت —أيها القارئ الكريم- معنى "**إسلامية**" حين تُلصق بـ" القمة"وبـ"الأمة"؟ ثم هل تعلم أن مستوى الصحة العامة في هذه الأمة هو من أحط المستويات بعد القارة الإفريقية؟ فأي "تقدُّم: وأي "كرامة" لأمة شبابها يعاني الشيخوخة المبكِّرة والأمراض الفتاكة؟!!!

ثالثًا- قضايا أخرى جانبية:

ومن أهم القضايا الأخرى التي تعرضت لها القمة وأثنت عليها "ثناءً خاصًا": المبادرة "المهمة" التي طرحها برويز مشرف رئيس جمهورية باكستان "الإسلامية" بشأن "**الوسطية المستنيرة** (البند ١٠٤")، والتي طلبت القمة تشكيل لجنة — برئاسة رئيس القمة العاشرة- من الشخصيات البارزة بين الدول الأعضاء لمتابعتها، وعرض تقرير وتوصيات اللجنة على "دورة استثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي تعقد في نهاية عام ٢٠٠٤". فما هي الوسطية المستنيرة هذه التي تعقد لها قمة استثنائية لم تعقد لغزو العراق واحتلاله؟ وما مغزى أن يكون المتقدَّم بها هو "الجنرال" الذي جعل من أتاتورك مثلاً أعلى له على حد قوله، وقال عن نفسه إنه وضع خططًا لتوجيه

باكستان وجهة جديدة منذ اللحظة التي تولى فيها سُدة الرئاسة، وأنه كان يوجهها نحو تلك الوجهة ببطء حين وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١[1]، والذي "بات صديقًا قيمًا للغرب" وفقًا لرأي مجلة النيوزويك الأمريكية؟

إن المعرفة بذهنية الجنرال، ثم النظر في العنوان المطروح لمبادرته، ثم النظر في مجريات القمة العاشرة والتي ورد فيها: "**تشجيع الحوار بين الحضارات، ومواجهة حملات تشويه صورة الإسلام والمسلمين،...**" يوضح أن المبادرة مرتبطة بذات الرابط؛ **بالآخر** (الغرب تحديدًا) وأنها وسيلة لإقرار تصور ما "**للإسلام**" يبدو فيه "**وَسَطيًا**" و"**مستنيرًا**"، وكم تبعث هذه الكلمات في النفس من مخاوف محقَّقة، لعل أهم مبرراتها (أي المخاوف) وجود "أتاتورك" أو روحه في المسألة!!

القضية **الجانبية الثانية** تتمثل في حضور فلاديمير بوتين رئيس الاتحاد الروسي للجلسة الافتتاحية للقمة، وترحيب المؤتمر به في بند خاص (بند ١٠٥)، وبدون تعليق مطوّل ينطرح التساؤل: هل كان لذلك علاقة بتجاهل القمة للهمّ الشيشاني والكوسوفي كما سبقت الإشارة؟؟

أما القضية قبل الأخيرة فهي المتعلقة بالتأكيد على **إعادة هيكلة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي**، والمهم في هذا الشأن هو السبب: هل هو فَشَلُ الماضي؟ أم تحدياتُ المستقبل؟ ولأن الأمة والقمة لا يعترفان بأي فشل؛ فإن تطوير **منظمة** المؤتمر الإسلامي يأتي ليس للماضي إنما للجديد؛ لـ"**مواجهة تحديات الألفية الجديدة**-(مادة ١٠٣).

وبهذا الخصوص كشفت القمة وبيانها معاناة شديدة في المنظمة بخصوص التمويل سواء للأجهزة أو المنظمات التابعة للمنظمة أو للمنظمة نفسها (بند ١٠١). فالمؤتمر يقرر إعفاء الدول الأعضاء من نسبة ٥٠ % من المتأخرات للمسارعة بتسديد مساهماتها لمدة سنتين متتاليتين، ومزيد من الإغراءات (أوكازيون) لزيادة الإعفاءات والمعاملات التفضيلية لمن يبادر بالتسديد. إن هذا الأمر هو الوحيد الذي ورد فيه محاولة للتهديد: تهديد المتهربين من السداد، بما يوحي بوطأة المشكلة التمويلية للمنظمة. (بند ١٠٢)، كما تم عقد جلسة "**للتبرعات**" تبرَّعت فيها "سبع" دول بمبالغ قيمتها الإجمالية ١٨ مليونًا و٣٠٠ ألف دولار (منها السعودية بعشرة ملايين، ماليزيا بثلاثة، الإمارات بثلاثة: البند ١٠٦).

لقد عبَّر "إعلان بوتراجايا" تحت عنوان "**الوحدة والكرامة**" عن التزام القمة "**بإحياء المنظمة، وتفعيل دورها**"؛ تعبيرًا عن معنى "**الوحدة**"، الأمر الذي تكرَّر تحت عنوان "**تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي**" لضمان "**استمرارية جدواها وملاءمتها وفعاليتها واستجابتها لمتطلبات الدول أعضائها**". إن العبارة الأخيرة توضح أن المسألة **نابعة** من جوانيّ الدول-القومية **ومتطلباتها**.

وأخيرًا فإن من أهم الأفكار الاقتصادية التي وردت في إعلان بوتراجايا "**استخدام الذهب في التجارة الدولية**"؛ بتأكيد جعل "**المدفوعات التجارية بالذهب (GTPA) كأداة فاعلة في تحرير التجارة، وتدعيم علاقات العمل فيما بين المصارف وكآلية بديلة في التجارة الدولية، وطريقة رائدة لتسوية المعاملات التجارية بين دول المنظمة**"؛ وهي فكرة عظيمة، ولكن "**أفلح إن صدق**"... وأنَّى ذلك؟!

في النهاية، أقسمَ القادة جهدَ أيمانهم: "**عقدنا العزم على بذل أقصى الجهد..**" "**سوف لا نألوا وسعًا من أجل شحذ إرادتنا السياسية لكي نجسد الأقوال المرسلة في أفعال ملموسة**".فهل لنا أن نسائلهم أو نذكرهم بهذا عند كل نازلة؟!

وبعد...

أولاً- كانت هذه جولة في عالم "القمة"، عالم الأمة العلوي؛ حيث "أولو الأمر"، حيث "الرعاة".. ولكن الجولة كانت حبيسة السياق الداخلي؛ أي القمة وكلامها (النص)، ولم تتطرّق كثيرًا إلى النص الخارجي: حال الأمة في جَوانيّها وبينيّها، وحال العالم الذي تتحرك فيه **أمتي** اليوم، هذا السياق الذي أفاضت فيه دراسات حولية "**أمتي في العالم**"، والذي يمكن تسميته بما عبّر عنه "الذئب" في

حديث رسول الله ε: "**بيوم السَّبُع: يوم لا راعي لها غيري**"!

وحديث "**يوم السّبُع**" حديث ذو شجون، وحديث له دلالاته بالنسبة لليوم الراهن **لأمتي في العالم**. فما هذا الحديث؟ وماذا يقول؟

يقول البخاري –رحمه الله تعالى–: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ε يقول:

"**بينما راعٍ في غَنَمِه عَدَا عليه الذئبُ فأخذ منها شاةً فَطَلَبَهُ الرَّاعي، فَالْتَفَتَ إليه الذئبُ، فقال: من لها يوم السبع؛ يوم ليس لها راعٍ غيري؟ وبينما رجلٌ يسوقُ بقرةً قَدَ حملَ عليها، فالتفتَتْ إليهِ فكلَّمَتْهُ، فقالتْ: إنِّي لمْ أُخلَقْ لِهَذَا، ولكنِّي خُلِقْتُ لِلْحَرْث.** قال الناس: **سبحان الله!** قال النبي ε: **فإني أومن بذلك وأبو بكر وعمر بن الخطاب** رضي الله عنهما.

وفي شرحه للحديث في "**فتح الباري**" يقول ابن حجر العسقلاني: "**فالمعنى إذا أخذها السَّبُع لم يقدر على خلاصها منه "فلا يرعاها حينئذ غيري", أي إنك *تهرب* منه وأكون أنا قريبًا منه أرعى ما يفضل لي منها. وقال الداودي: معناه مَن لها يوم يطرقها السبع - أي الأسد – *فتفر* أنت منه فيأخذ منها حاجته وأتخلف أنا لا راعي لها حينئذ غيري, وقيل: *إنما يكون ذلك عند الاشتغال بالفتن فتصير الغنم هملا فتنهبها السباع فيصير الذئب كالراعي لها لانفراده بها*. ..... وقيل : هو من سبعت الرجل إذا ذعرته , أي من لها يوم الفزع ؟ أو من أسبعته إذا أهملته , أي من لها يوم الإهمال . قال الأصمعي: السبع الهمل، وأسبع الرجل أغنامه إذا تركها تصنع ما تشاء, ورجح هذا القول النووي. وقيل: يوم الأكل, يقال: سبع الذئب الشاة إذا أكلها. وحكى صاحب "المطالع" أنه روي بسكون التحتانية آخر الحروف وفسّره بيوم الضياع, يقال: أسبعت وأضيعت بمعنى, وهذا نقله ابن دحية عن إسماعيل القاضي عن علي بن المديني عن معمر بن المثنى , وقيل: المراد بيوم السبع يوم الشدة كما روي عن ابن عباس أنه سئل عن مسألة فقال : أجرأ من سبع، يريد أنها من المسائل الشداد التي يشتد فيها الخطب على المفتي , *والله أعلم*". فتح الباري شرح صحيح البخاري.**

فتأمل هذا الشرح وما يكشف عنه من خصائص يومن الراهن: يوم الذعر، يوم الفزع، يوم الهمل والإهمال، يوم الأكل والأكلة، يوم الضياع، يوم الشدة والخطوب والملاحم والفتن، حيث آخر الزمان. وتأمل حال الأمة الرعية وحال الراعي الغائب المنتظر، وحال الذئب الذي رعى بعدما فتك بالرعية السبع!

ثانيًا– إن القمة أو ما يدعى "القمة الإسلامية" ظاهرة سياسية مستحدثة في أمة الإسلام –منذ فقدت الخلافة الجامعة– كعلامة على لقاء "**القادة السياسيين**" لشعوب الأمة في صعيد واحد، ضمن ما يسمى بمنظمة المؤتمر الإسلامي. إن الأمور فيها كلها مستجدة، ليس الجديد سقوط أفغانستان ثم العراق تحت الجبر الأمريكي فحسب (كعلامة على دخولنا يوم السبع)؛ وإنما هذه القمة نفسها ومنظمتها هما من طارئات هذا الزمان الأخير.

إن جِدّة "**القمة الإسلامية**" ثم تجدُّد صورتها وحالاتها كل حين، ثم تكوُّن مضمونها المستمر مع توالي المجريات؛ يجعلها "**ظاهرة**" متميزة تستحق نظرة تأصيلية تضعها ضمن إطار منهجي يلائم الغرض الإصلاحي من تناولها. هذا الإطار المنهجي لا يأتي من فراغ؛ لابد أن يقوم ضمن مرجعية علمية، تُستفاد من النظر في عمودي الإسلام "الكتاب والسُّنّة"، وفي ساحة مستوى تحليل واضح، وهو "**الأمة الإسلامية**" كمساحة موضوعية واسعة تحتضن الظاهرة: "**القمة الإسلامية**".

– فمن ناحية المرجعية الناسبة نفسها إلى الإسلام؛ فهي لا تقدم فقط جملاً معيارية لما ينبغي أن يكون، على ما هو رائج عنها، إنما تقدم أيضًا موجّهًا أساسيًا لعناصر الاهتمام التي ينبغي أن يلتفت إليها الباحث

في الظواهر الواقعية المختلفة. ومن ذلك أن الكتاب الكريم والسُّنة المطهرة يوجهان النظر فيما يتصل بظاهرة "**القمة**" إلى عناصر أجملتها آيتا النساء الكريمتان: **(إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا {٥٨/٤} يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً)**-النساء ٥٧-٥٨.

هذه العناصر هي: الحاكمية الإلهية لكل من الراعي والرعية **(إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ)**، **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ)** سورة النساء، آية ٥٩، والأمانة والعدل من قبل أولي الأمر (**القمة**)، والطاعة لهم تبعًا لطاعة الله ورسولهε، ورد الأمانات لأهل الأمانات، وإمكان أن يقع التنازع بين المؤمنين من الحاكمين والمحكومين (**فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ**) سورة النساء، آية ٥٩، فيكون الواجب ردَّ الشيء محل التنازع إلى الله والرسولε؛ أي إلى الكتاب والسُّنة، وأن يكون أولو الأمر (من) جماعة المؤمنين: (**منكم**)، الإيمان بالله واليوم الآخر شرط استواء العلاقة، الأمراء هم أهل الحكم وولاة الأمر وحاملو الأمانة، والمحكومون هم أهل الطاعة وأهل الأمانات والحقوق.

- ومن منظور "**الأمة الإسلامية**" **في حالتها الراهنة** تتولد عناصر تكوين للظاهرة المتعينة (**القمة**)، لا تلبث أن تتحول إلى عناصر منهج، تعين في التناول. هذه العناصر المكوّنة للأمة تتفاعل معًا ضمن أضلاع مثلث الإنسان والزمان والمكان؛ لتبرز في شواخص القيادات والشعوب، وفي الذاكرة بين **الخلافة** الغابرة و**السلطان** الراهن، بين **الوحدة** التي يستغيث بها الجميع، و**الشرذمة** التي تكرسها أنانية الجميع، وتبرز في المقارنة بين بقايا ذكرى المكانة الحضارية وبين واقعها المشهود، وتبرز في الوعي بامتدادات العلاقة مع الخارج وبتقاطعاتها مع علاقات ذات البين الإسلامي، وأخيرًا في النظرة الوظيفية للأمة وللقمة بين المرجعية الشرعية وبين السُّنن القدرية، وبين خصوصية الزمن الراهن: **آخر الزمان**: **الزمن القدري لأمة الإسلام**، ضمن الرحلة البشرية الكبرى، من لدن آدم υ وإلى اليوم الحالي: **يوم السَّبْع**.

ثالثًا- إن القمة (**وهي الأعلى من كل شيء**) دالة -لا ريب فيها- على الأمة؛ دالة عضوية؛ إذ تمثل الرأس الأكثر تأثيرًا في الأمة، ودالة وظيفية إذ تشكل رأس السهم المنطلق عبر الزمن نحو "الأمام" ونحو "الإمامة": إمامة العالَمين وإمامة المتقين: (**واجعلنا للمتقين إمامًا**)، أو ربما نحو مزيد من "التخلّف" عن السبيل و"المخالفة" للتنزيل.

ورغم أن مناط القمة الراهنة يكاد يتوحد في المرجعية السياسية للقادة، التي تؤول إلى مبدأ "**المصلحة الوطنية**"؛ بتأويلها المضيَّق، مع مرجعيات كيانات أخرى تتوزع بينها دول الأمة؛ إلا أن قمة الأمة (التي نسميها القمة الإسلامية) تتميز بصفة أساسية بالوهن والهوان عن سائر تجليات الأمة الأخرى وعن سائر نظائرها في عالم غير المسلمين (كالقمة العربية أو الأفريقية..)..! **فلماذا؟.. لماذا يكون الرجوع إلى "دائرة الأمة المسلمة" صوريًا ورمزيًا وواهنًا بالمقارنة به خارج الأمة؟**

لو اتبعنا حرفية التحليل الوضعي، فالرد التلقائي: إن السبب هو "**الأمة**" نفسها. فالفارق بين الحالين هو "**الدائرة**"، ويعني ذلك أن الأمة ليست دائرة مناسبة للتقارب بين هذه الدول، إن هذه الدول -بمجموعاتها المتعددة- تتفاعل ضمن الشراكة المتوسطية وضمن الشرق/أوسطية، وضمن المجموعات العربية والإفريقية والآسيوية، ومجموعة السبعة وسبعين، وعدم الانحياز، والفرانكفونية، والكومنولث،

علاوة على الأمم المتحدة وأجهزتها ومنظماتها الفرعية والمتخصصة وغيرها، تتفاعل بشكل أفضل، أو قل: بروح مختلفة.. والسؤال لا يزال قائمًا لدى الباحث: **لماذا؟**

ماذا في الأمة يعوق "الرجوع" إليها؟! ما الذي يجعل أبناء هذا الكيان –سيما قادتها هاهنا– يميلون إلى كل ما سوى هذا الكيان، وينكرونه هو أو يتنكرون له؟ ولا يقومون إلى تحقيق صلاته؛ أو إيصال (**ما أمر الله به أن يوصل**)؟ ولا ينفقون في مَعينِه إلا وهم كارهون؟!

أمر محيِّر!! إن الشيء الوحيد الذي يميز هذه الدائرة (الأمة) عن سائر الكيانات هو "**الإسلام**" نفسه، وليس التقدم أو التخلف، ولا الغنى أو الفقر، ولا القوة أو الضعف.. ليس العلاقات البينية الاقتصادية أو الثقافية أو العسكرية، ولا الناس أو طبائع المتفاعلين بالضرورة.. إنما المميز هو فقط الإسلام. فهل في الإسلام –من وجهة نظر حكومات البلاد الإسلامية– ما يعوق اقترابهم وتفاعلهم الإيجابي فيما بينهم على أساس منه؟

أمر محيّر أيضًا! ماذا في **الإسلام** مغاير لسمات العروبة والأفريكانية والعالمثالثية والجنوبية، وسمات الشراكات الأخرى والمرجعيات الفكرية التي تقوم عليها التجمعات الأخرى غير الأمة الإسلامية؟! الجواب الظاهري: أن هذا الإسلام "**دين**"، ومرجعيات هذه التجمعات الأخرى ليست أديانًا؟

وماذا في "**الدين**" يميزه عن غيره ويجعله معوقًا لإقبال الحكّام على الاستناد إليه في سياساتهم الخارجية، واستبدال المرجعيات الأخرى به؟! دون مزيد محاورة ومداورة، في تقديري ليس ثمَّ مميز سوى **الطبيعة الإخضاعية الآمرة الحاكمة المتحكمة القدسية (أي الآمرة بالتقديس والمطاوعة) التي يشتمل عليها كل دين**، والتي هي أظهر ما تكون في حالة **الإسلام**؛ دين الحق! يقول العلماء: (**لأن أحكام الربِّ سبحانه كثيرًا ما تأتي على خلاف أغراض الناس، وأهل الرياسة، والذين يتبعون الشبهات؛ فإنهم لا تتم لهم أغراض إلا بمخالفة الحق ودفعه كثيرًا. فإذا كان العالم والحاكم محبيْنِ للرياسة متبعيْنِ للشهوات لم يتم لهما ذلك إلا بدفع ما يضاده من الحق**) الفوائد لابن القيم، ص ١٠٠.

رابعًا– وإذا كانت مرجعية القمة الحالية خالية من المضمون الإسلامي الحقيقي، وخالية مما يميزها كقمة "إسلامية"، بل ربما محمَّلة –من خلال نظرة الحكام لأصولها كمرجعية مضادة لأغراضهم– بما يعوقها ويوهن من تأثيرها؛ فما هو العنصر (أو العناصر) الذي يحرّك مسار القمة كبديل عن الأمة والدين؟ إن الجواب عن هذا السؤال يكاد يحظى بإجماع: **إنه الضغط الخارجي، هذا هو الأساس الحاكم منذ منشأ المنظمة وقمتها، ثم زد على ذلك بعض الزيادات من قبيل: العلاقات الشخصية بين البعض، غايات ترميم الشرعيات الداخلية في ضوء تداعي الشرعيات الدنيوية (الإنجاز والأداء)، لزوميات الوجاهة لدى بعض الدول، الرغبة في استكمال الشكلية الدولية، والرغبة في بعض المكاسب الممكنة أو المتوقعة...إلخ.**

إن القمة تأتي دائمًا تحت عنوان "**التحديات**"، وأكثر هذه التحديات يكون منبعه فرضًا من الخارج، أو ناتجًا عن مقارنة الحال مع الآخر. والقمة الأخيرة في بوتراجايا –وتحت عنوانها المذكور– عبّرت عن خليط من هذين البعدين: الخارج وبعض الداخل المتصل بالخارج. فقضايا القمة هنا بالأساس قضايا فرضها الآخر مباشرة أو فرضتها حالة العلاقة معه أو فرضها الآخر بطريقة غير مباشرة. والعنوان (المعرفة والأخلاق)؛ وإن كان يبدو من صميم مفردات النموذج الحضاري الإسلامي– فإنه –في الواقع– موجَّه ضمن هذه الحقيقة.

خامسًا– فما دلالة كل ذلك في ظلال "**يوم السبع**"؟؟ ما دلالة ذلك بالنسبة للأمة؟ إن جواب ذلك يكمن في سؤال الذئب نفسه: "**فمَن لها يوم السبُع**"؟ مَن للأمة المفترَسة وقد وقعت تحت مخالب الذئاب وبين أنياب السباع؟ مَن للأمة وقد تسلطت عليها الشياطين تبغي اجتيالها واغتيالها؟!

هذا السؤال ليس له –في تقديري– سوى جواب واحد:

يا معشر المسلمين، استنقذوا أنفسكم، فإن غيركم لا يغني عنكم من الله شيئًا. لم يعد أمام الأمة أفرادًا وجماعاتٍ غير أن تنهض من تحت الذئب وأن تنتفض عليه، وتتذاءب أمامه، حتى إذا أقصته من طريقها استأسدت واستسبعت لكي تطاول السّبُع وحلفاءه الذين تداعوا عليها تداعيَ الأَكَلة إلى القصعة. لابد للأمة أن تتغير حتى يغير الله – تعالى– ما بها، لابد أن تتخلى عن ثقافة "الغنم" وثقافة "القصعة" وعقلية "الوهن" ونفسية "العبيد"، وأن تتخذ الجهاد سبيلاً، وتعدّ له ما استطاعت من قوة إعدادًا جليلاً، (**عَسَى اللّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَاللّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلاً**) –سورة النساء ، آية ٨٤.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مصادر الدراسة: راجع:

١– البيان الختامي الصادر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.

http://www.oic-oci.org/index_arabic.asp

٢– إعلان بوتراجايا بشأن المعرفة والأخلاق من أجل وحدة الأمة وكرامتها وتقدمها.

http://www.oic-oci.org/index_arabic.asp

٣– عزة جلال، الخريطة الإدراكية للنخب السياسية الرسمية المسلمة: دراسة في بيانات قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، أمتي في العالم حولية قضايا العالم الإسلامي، (القاهر: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٤٢٠/٢٠٠٠)، ص ص ٦٩–٨٣.

٤– محمد السيد سليم، العلاقات بين الدول الإسلامية (الرياض: جامعة محمد ابن سعود، ١٩٩١).

٥– عبد الله الأشعل، أصول التنظيم الدولي الإسلامي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨).

٦– د. عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية، ترجمة: د.عبد الزيز إبراهيم الفايز، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).